

الْكَوَافِرُ الْجَلِيلَةُ

لِقَمْعِ يَحْيَى الْحَجُورِيِّ

لِقَوْلِهِ يَا إِسْلَامِ الْفِدْقَةِ الْقُبُورِيَّةِ

تألِيفُ

الشَّيْخُ الْعَلَمَاءُ الْمُحَدَّثُ

فُوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيُّ الْأَشْرِيُّ

حَفَظَ اللَّهُ وَرَعَاهُ

الْكَوَافِشُ الْجَلِيلَةُ
لِقَمْعِ يَخِيِّ الْحَجُورِيُّ
لِقَفْلِهِ بِإِسْلَامِ الْفِرْقَةِ الْقُبُورِيَّةِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٢٤ هـ ١٤٤٥



ملكة البحرين - قلالي

التوiter: ahel_alhadeeth@
البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

الْكَوَافِشُ الْجَلِيلَةُ
لِقَمْعِ يَحْيَى الْحَجُورِيِّ
لِقَوْلِهِ يَا سَلَامُ الْفِرْقَةِ الْقُبُورِيَّةِ

تألِيفُ

الشَّيْخُ الْعَلَمَاءُ الْمُحدَثُ

فُوزِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَمِيدِيُّ الْأَهْرَيِيُّ

حَفَظَ اللَّهُ وَرَعَاهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَلَا عُذْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ،
وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ
الْمُقْدَّمةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَّهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

آمَّا بَعْدُ،

* لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النَّحْلُ: ٨٩].

* كَمَا أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ وَاضِعٌ فِي نَفْسِهِ وَبَيْنُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلْرِتِلَكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يُوسُفُ: ١].

* وَهُوَ مُبِيرٌ لِمَنْ أَرَادَ تَعْلِمَهُ، وَالاسْتِفَادَةَ مِنْ هَدْيِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهُلْ مِنْ مُدَّكِّرٍ﴾ [الْقَمَرُ: ١٧].

* فَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى يَفْهَمُهُ مَنْ سَمِعَهُ، لِأَنَّهُ مُبِيرٌ، وَكَذَلِكَ كَلَامُ الرَّسُولِ ﷺ، لِأَنَّهُ مُفَسِّرٌ.

* غيرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَنَاقَوْتُ مِنْ عَبْدٍ إِلَى آخَرَ، إِذَا كَانَتْ عَلَى التَّفَصِيلِ، أَمَّا عَلَى الْإِجْمَالِ، فَهَذِهِ الشَّرِيعَةُ يَفْهَمُهَا كُلُّ أَحَدٍ ابْتِدَاءً، فَإِنَّ الْفَهْمَ لَا يَفْوُتُ جَمِيعَهُمْ، لِأَنَّ قُدْرَاتِ الْمُكَلَّفِينَ تَنَاقَوْتُ فِي التَّفَصِيلِ فِي الْأَحْكَامِ فِي الْفُرُوعِ، وَالْأُصُولِ.

* فَمِنْ مُنْطَلِقٍ وُضُوح «الرِّسَالَةِ» فِي نَفْسِهَا، ثُمَّ تَوْضِيحُ الرَّسُولِ لَهَا أَحْسَنَ تَوْضِيحٍ، اعْتَبَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ بُلُوغَ الْحُجَّةِ كَافٍ فِي قِيَامِهَا عَلَى الْعِبَادَ.

* فَلَمْ يَشْرِطُوا فَهْمُ الْخِطَابِ التَّفَصِيليِّ، بَلْ يَكْفِي فَهْمُ الْخِطَابِ الْإِجْمَاليِّ فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى الْعِبَادِ.

وَلِذَلِكَ قَالُوا: إِنَّ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ، وَخَبَرُ الرَّسُولِ ﷺ، قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَلَا دَاعِيٌ لِبَحْثٍ هُلْ فَهِمْ مُرَادُ الْخِطَابِ، أَمْ لَمْ يَفْهَمْهُ، لِأَنَّ الشَّرِيعَةَ بَيْنَهُ لِكُلِّ أَحَدٍ، إِذَا بَلَغَتْهُ؛ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ كَانَتْ. (١)

* وَلِهَذَا: كَانَ التَّكْلِيفُ؛ بِمَا يُطَاقُ مِنْ أَهْمَمِ مُمِيزَاتِ دِينِنَا الْحَنِيفِ، فَلَوْ كَانَ خِطَابُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَفْهُومٍ لَدَى النَّاسِ، وَهُمْ أُمْرُوا بِالْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهُ، لَكَانَ ذَلِكَ تَكْلِيفًا بِمَا لَا يُطَاقُ، وَهَذَا مُمْتَنَعٌ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى.

* فَجَاءَ الرَّسُولُ ﷺ: بِالْبَيِّنَاتِ، وَجَوَامِعِ الْكَلِمِ.

(١) انظر: «الذرر السننية» (ج ١٠ ص ٩٣ و ٩٥)، و«مجموع الفتوى النجدية» (ج ٣ ص ٢٣٨)، و«حكم تكفير المعنيين، والفرق بين قيام الحجّة، وفهم الحجّة» للشيخ إسحاق بن عبد الرحمن آل الشيخ (ص ١١ و ١٢)، و«مسأله في العذر بالجهل» للشيخ ابن باز (ص ١٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٦ و ٤٣)، و«مسأله العذر بالجهل» للشيخ القوزان (ص ٥٧)، و«شرح كشف الشبهات» للشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (ص ١٠١)، و«الضياء الشارق في الرد على المذايق الممارقة» لابن سحمان النجدية (ص ٢٩٠ و ٢٩١)، و«فتاوي اللجنة الدائمة» (ج ٢ ص ٩٦ و ٩٩).

قالَ تَعَالَى: «وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ» [الْبَقْرَةُ: ٩٩].
وَقَالَ تَعَالَى: «شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ» [الْبَقْرَةُ: ١٨٥].

* والْبَيَانُ: مَا بُيَّنَ بِهِ الشَّيْءُ مِنَ الدَّلَالَةِ، وَبَانَ الشَّيْءُ بَيَانًا: اتَّضَحَ، فَهُوَ بَيِّنٌ، وَاسْتَبَانَ الشَّيْءُ: ظَاهِرٌ.

وَالتَّبَيِّنُ: الْإِيْضَاحُ، وَالتَّبَيِّنُ: الْوُضُوحُ، وَالْبَيَانُ: إِظْهَارُ الْمَقْصُودِ، بِأَبْلَغِ لَعْظِيْ. (١)
قالَ الْإِمَامُ الطَّبَرِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ١٧ ص ١٢٨)، و(ج ١٨ ص ١٣٤)؛ عَنْ تَفْسِيرِ الْآيَاتِ: (الْبَيِّنَاتِ؛ أَيْ: دَلَالَاتٍ وَاضِحَاتٍ... وَمُبَيِّنَاتِ؛ أَيْ: صَارَتْ مَبَيِّنَةً، بِنَفْسِهَا الْحَقُّ). اهـ

* وَاللَّهُ تَعَالَى أَرْسَلَ رَسُولَهُ ﷺ؛ لِيُعَلِّمَ النَّاسَ: الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ.
قالَ تَعَالَى: «وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ» [النَّحْلُ: ٤٤].
وَقَالَ تَعَالَى: «وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَمَثَلًا مِنَ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ» [النُّورُ: ٣٤].

* وَأَدَى الرَّسُولُ ﷺ هَذِهِ الْأَمَانَةَ، فَبَيْنَ الذِّكْرِ، الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ، وَبَلَّغَهُ بَلَاغًا مُبِينًا، فَعَرَفَ أَصْحَابَهُ ﷺ: الْحَقُّ، وَالْعِلْمُ، وَالْهُدَى. (٢)

(١) وَأَنْظُرْ: «الْإِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ١٣ ص ٦٧ و ٦٨).

(٢) وَهَذِهِ الصِّفَاتُ، الَّتِي تَمَيِّزُ بِهَا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَلَامُ رَسُولِهِ ﷺ، الْقَصْدُ مِنْهَا أَسَاسًا، إِفْهَامُ النَّاسِ، خَطَابُ اللَّهِ تَعَالَى الْمَوَاجِهُ إِلَيْهِمْ، وَالْمُنْتَصَمُ بِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَحْدَهُ وَطَاعَتَهُ، وَالنَّهُيُّ عَنْ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَهُ، أَوْ مِنْ دُونِهِ، وَالنَّهُيُّ عَنْ عِصْيَانِهِ تَعَالَى.

* فَكَانَ أَعْلَمُ الْخَلْقِ بِالْحَقِّ، وَكَانَ أَفْصَحُهُمْ لِسَانًا، وَأَقْوَاهُمْ بَيَانًا، وَأَحْرَصُهُمْ عَلَى هِدَايَةِ الْعِبَادِ، وَهَذَا يُوجِبُ أَنْ يَكُونَ بَيَانُهُ أَكْمَلَ مِنْ بَيَانِ كُلِّ الْخَلْقِ.^(١)

* وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ: تَحْتَاجُ إِلَى تَفْصِيلٍ عَنْ طَرِيقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، حَتَّى تَبَيَّنَ عَلَى وَجْهِهَا الصَّحِيحُ، وَلَا يُنْسَبَ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: مَا لَمْ يَقُلْهُ، أَوْ لَمْ يُرِدْهُ، أَوْ أَخْطَأَ فِيهِ.

* وَأَشَهَرُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَسْأَلَةِ بُلُوغِ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُعَيَّنِ، وَغَيْرِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، وَأَنَّهُ كَافٍ فِي إِصْدَارِ الْحُكْمِ عَلَى الْمُخَالِفِ بِحَسْبِهِ، سَوَاءً فَهُمْ^(٢)، أَمْ لَمْ يَقْعُمُوا. فَأَشَهَرُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ هُوَ الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَابِ، وَأَحْفَادُهُ، وَتَلَامِيذهُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ وَهُمْ أَئمَّةُ الدَّعْوَةِ النَّجْدِيَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ فِي بَلَدِ الْحَرَمَيْنِ.

* وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

قَالَ الْعَالَمُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَابِ جَمِيعُهُ فِي «الرَّسَائِلِ الشَّخْصِيَّةِ» (ج ٧ ص ٢٤): (وَأَمَّا أُصْوُلُ الدِّينِ الَّتِي أَوْضَحَهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَأَحْكَمَهَا فِي كِتَابِهِ؛ فَإِنَّ حُجَّةَ اللَّهِ تَعَالَى هِيَ الْقُرْآنُ، فَمَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ، فَقَدْ بَلَغَتْهُ الْحُجَّةُ).

* وَلَكِنَّ أَصْلَ الْإِشْكَالِ؛ أَنَّكُمْ لَمْ تُفْرِّقُوا: بَيْنَ قِيَامِ الْحُجَّةِ، وَفَهْمِ الْحُجَّةِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ الْكُفَّارِ، وَالْمُنَافِقِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، لَمْ يَفْهَمُوهَا: حُجَّةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، مَعَ قِيَامِهَا

(١) وَانْظُرْ: «دَرْءَ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٥ ص ٣٧١ و ٣٧٣).

(٢) الْفَهْمُ: يَعْنِي، الْفَهْمُ الْمُجْمَلُ الَّذِي يَعْقُلُهُ.

(٣) الْفَهْمُ: يَعْنِي، الْفَهْمُ عَلَى التَّفْصِيلِ، فَلَا حَاجَةَ مِنْهُ، بِالنِّسْبَةِ إِلَى قِيَامِ الْحُجَّةِ، فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ.

وَانْظُرْ: «الدُّرُّرُ السَّيِّدَةُ» (ج ١٠ ص ٩٣ و ٩٥).

عَلَيْهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَآلَئِعَامٍ بْلْ هُمْ أَضَلُّ سَيِّلًا» [الْفُرْقَانُ: ٤٤].

* وَقِيَامُ الْحُجَّةِ: نَوْعٌ، وَبِلُوغُهَا نَوْعٌ، فَإِنْ أَشْكَلَ عَلَيْكُمْ ذَلِكَ، فَانظُرُوا قَوْلَهُ ﷺ:

«أَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ»^(١)، وَقَوْلُهُ ﷺ: «شُرُّ قَتْلِي تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ»^(٢)، مَعَ كَوْنِهِمْ فِي عَصْرِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَيَحْقِرُ الْإِنْسَانُ عَمَلَ الصَّحَابَةِ مَعَهُمْ، وَمَعَ إِجْمَاعِ النَّاسِ، أَنَّ الَّذِي أَخْرَجَهُمْ مِنَ الدِّينِ، هُوَ التَّشْدِيدُ، وَالْغُلُوُّ، وَالاجْتِهادُ، وَهُمْ يَظْنُونَ أَنَّهُمْ يُطِيعُونَ اللَّهَ تَعَالَى، وَقَدْ بَلَغُتُهُمُ الْحُجَّةُ، وَلَكِنْ لَمْ يَفْهُمُوهَا -يَعْنِي: عَلَى التَّفَصِيلِ-.

* وَكَذِلِكَ قَتْلُ عَلَيٰ ﷺ، الَّذِينَ اعْتَقَدوْفِيهِ، وَتَحْرِيقُهُمْ بِالنَّارِ، مَعَ كَوْنِهِمْ: تَلَامِيذُ الصَّحَابَةِ ﷺ، مَعَ مَبَادِئِهِمْ، وَصَلَاتِهِمْ، وَصِيَامِهِمْ، وَهُمْ يَظْنُونَ أَنَّهُمْ عَلَى حَقٍّ. * وَكَذِلِكَ: إِجْمَاعُ السَّلْفِ عَلَى تَكْفِيرِ غُلَةِ الْقَدْرِيَّةِ، وَغَيْرِهِمْ، مَعَ عِلْمِهِمْ، وَشِدَّةِ عِبَادَتِهِمْ، وَكَوْنِهِمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يَحْسِنُونَ صُنْعًا، وَلَمْ يَتَوَقَّفْ أَحَدٌ مِنَ السَّلْفِ فِي تَكْفِيرِهِمْ؛ لِأَجْلِ كَوْنِهِمْ، لَمْ يَفْهُمُوا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلْ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «حُكْمِ تَكْفِيرِ الْمُعَيَّنِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ قِيَامِ الْحُجَّةِ، وَفَهْمِ الْحُجَّةِ» (ص ٩): (قَامَتْ عَلَى النَّاسِ الْحُجَّةُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٢ ص ٢٩٥)؛ فِي كِتَابِ: «اسْتِيَاجَةُ الْمُرْتَدِينَ»، فِي بَابِ: «قَتْلُ الْخَوَارِجِ»

(٢) ٦٩٣٠، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٦٦) مِنْ حَدِيثِ عَلَيٰ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ.

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ التَّرمِذِيُّ فِي «سُنْنَتِهِ» (٣٠٠٠)، وَابْنُ مَاجَهَ فِي «سُنْنَتِهِ» (١٧٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٥٠)

مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِالرَّسُولِ ﷺ، وَبِالْقُرْآنِ... فَكُلُّ مَنْ سَمِعَ الرَّسُولَ ﷺ، وَبَأَغْرِيَ الْقُرْآنَ، فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ
الْحُجَّةُ). اهـ

* وَسُئَلَ الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازِ رَحْمَةُ اللَّهِ: هَلْ يُعْذَرُ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ بِجَهْلِهِ؟ مَثَلًاً:
رَجُلٌ زَارَ قُبُورَ الْأَوْلَيَاءِ بِنَيَّةِ التَّبَرِّكِ بِهِمْ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنَ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ،
مَعَ بَيَانِ وَتَوْضِيحِ الْأَدِلَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ، جَزَاكُمُ اللَّهُ خَيْرًا.
فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (أَمْوَارُ الْعِقِيدَةِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالتَّوْحِيدِ وَالشَّرِكِ لَا يُعْذَرُ فِيهَا
بِالْجَهْلِ: وَهُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَيَسْمَعُ الْقُرْآنَ وَالْأَحَادِيثَ، وَيَسْتَطِعُ أَنْ يَسْأَلَ، مَا يُعْذَرُ
بِدَعْوَةِ الْقُبُورِ، وَالاسْتِغَاةِ بِالْأَمْوَاتِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، بَلْ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ، وَأَنْ يَنْفَعَهُ،
وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْأَلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ. وَقَدْ سَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَبَّهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِأَمْهِ، وَهِيَ مَاتَتْ
فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمْ يُؤْذِنْ لَهُ، وَقَالَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(١) لَمَّا سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ أَبِيهِ،
قَالَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(٢)، وَقَدْ مَاتَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ جَمْعُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّمَا
ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا مَاتَا عَلَى عِلْمٍ بِشَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَشَرِيعَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيِّ عَنْ
الشَّرِكِ، فَلَعَلَّ أُمَّهُ بَلَغَهَا ذَلِكَ، فَلِهَذَا نُهِيَ عَنِ الْاسْتِغْفَارِ لَهَا، وَلَعَلَّ أَبَاهُ بَلَغَهُ ذَلِكَ، فَلِهَذَا
قَالَ: «إِنَّ أَبِي وَأَبَاكَ فِي النَّارِ»^(٣)، فَإِذَا كَانَ أَبُوهُ ﷺ، وَأُمَّهُ لَمْ يُعْذَرَا وَهُمَا فِي حَالِ
الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَيْفَ بِالَّذِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَعِنْدُهُ الْعُلَمَاءُ، وَيَسْمَعُ الْقُرْآنَ، وَيَسْمَعُ
الْأَحَادِيثَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ؛ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ؛ (٢٠٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ؛ (٢٠٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَعْكُفُونَ عَلَى الْقُبُورِ، وَيَسْتَغْيِثُونَ بِالْأَمْوَاتِ غَيْرَ مَعْذُورِينَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَنْفَقُوهُ فِي الدِّينِ، وَأَنْ يَسْأَلُوا أَهْلَ الْعِلْمِ، وَأَلَا يَقُولُوا عَلَى حَالِهِمُ السَّيِّئَةَ. وَالآيَاتُ تَعْمَلُهُمْ وَالْأَحَادِيثُ^(١). اهـ

* وفي حُكْمِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي اقْتِرَافِ الْمَعَاصِي: سُئَلَ الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ: هَلْ يُعْذَرُ الشَّخْصُ بِالْجَهْلِ إِذَا فَعَلَ فِعْلًا مُكَفَّرًا، وَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكَبَائِرِ بَلْ مِنْ أَكْبَرَهَا؟ وَجَهْوَنَا حَوْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ، وَكَيْفَ نُقَارِنُ بَيْنَ هَذَا، وَبَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨].

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (لَا يُعَذَرُ فِي اقْتِرَافِ الْمَعَاصِي وَهُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، فِي إِمْكَانِهِ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ وَيَتَبَصَّرَ، لَا يُعَذَرُ بِالْتَّسَاهِلِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ، وَيُبَادرَ بِالْتَّوْبَةِ مِنَ الْمَعْصِيَةِ، وَالْمَعْصِيَةُ تَخْتَلِفُ إِنْ كَانَتْ كُفْرًا؛ كَدُعَاءِ الْأَمْوَاتِ، وَالاِسْتِغْاثَةِ بِالْأَمْوَاتِ، أَوْ سَبِّ الدِّينِ، أَوْ تَرْكِ الصَّلَاةِ، هَذَا عَلَيْهِ التَّوْبَةُ إِلَى اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا مِنْهَا، وَالْمُبَادرَةُ بِالْتَّوْبَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَتُوبُ عَلَى التَّائِبِينَ. أَمَّا إِنْ كَانَتْ مَعْصِيَةً لَيْسَتْ كُفْرًا، مِثْلَ التَّدْخِينِ، وَشُرْبِ الْمُسْكِرِ، وَأَكْلِ الرِّبَا، هَذِهِ مَعَاصِي، فَاللَّوَاجِبُ عَلَيْهِ الْبِدَارُ بِالْتَّوْبَةِ، وَالاِسْتِغْفارِ، وَالنَّدَمِ، وَالْإِقْلَاعِ، وَالْعَزْمِ أَلَّا يَعُودَ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ مَاتَ عَلَيْهَا فَهُوَ تَحْتَ الْمَسِيَّةِ، مِثْلَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النِّسَاءُ: ٤٨]؛ إِذَا مَاتَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، مَاتَ وَهُوَ يَأْكُلُ الرِّبَا، أَوْ مَاتَ وَهُوَ وَهُوَ يَشْرُبُ الْخَمْرَ، لَكِنَّهُ مُسْلِمٌ يُصَلِّي، مُسْلِمٌ، هَذَا تَحْتَ مَسِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مَاتَ وَهُوَ عَاقِلٌ لِوَالْدِيَّةِ، أَوْ مَاتَ وَهُوَ قَدْ زَنَّا، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، تَحْتَ مَسِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(١) انظر: «فتاویٰ نورٍ عَلَى الدَّرْبِ» (ج ١ ص ٢٥٢-٢٥٦).

سُبْحَانَهُ غَفَرَ لَهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَبَهُ عَلَى قَدْرِ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا، إِذَا كَانَ غَيْرَ تَائِبٍ، مَا تَابَ، أَمَّا إِذَا كَانَ تَائِبًا، فَالْتَّوْبَةُ تَجْبُ مَا قَبْلَهَا - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ - التَّائِبُ لَا ذَنْبَ لَهُ، أَمَّا لَوْ مَاتَ عَلَى الزَّنَى مَا تَابَ، أَوْ عَلَى الْعُقُوقِ وَمَا تَابَ، أَوْ عَلَى شُرُبِ مُسْكِرٍ مَا تَابَ، أَوْ تَحْوِي ذَلِكَ، فَهَذَا تَحْتَ مَسْيِئَةِ اللَّهِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا غَفَرَ لَهُ، فَضْلًا مِنْهُ، وَإِحْسَانًا مِنْهُ، جَلَّ وَعَلَا، وَإِنْ شَاءَ عَذَبَهُ عَلَى قَدْرِ الْمَعْصِيَةِ الَّتِي مَاتَ عَلَيْهَا؛ وَبَعْدَ التَّعْذِيبِ وَالتَّطْهِيرِ يُخْرِجُهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِلَى الْجَنَّةِ، إِذَا كَانَ مَاتَ مُسْلِمًا مُوَحِّدًا، لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ إِلَّا الْكُفَّارُ، لَكِنْ هَذَا الَّذِي دَخَلَ النَّارَ بِمَعْصِيَتِهِ إِذَا عُذِّبَ التَّعْذِيبَ الَّذِي أَرَادَهُ اللَّهُ، يُخْرِجُهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِلَى الْجَنَّةِ بِتَوْحِيدِهِ، وَإِيمَانِهِ الَّذِي مَاتَ عَلَيْهِ، لَا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ إِلَّا الْكُفَّارُ؛ هَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْسَّعِيْدِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «حُكْمِ تَكْفِيرِ الْمُعَيْنِ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ قِيَامِ الْحُجَّةِ، وَفَهْمِ الْحُجَّةِ» (ص ٢٣): (الْحُجَّةُ بِالْقُرْآنِ عَلَى مَنْ بَلَغَهُ، وَسَمِعَهُ، وَلَوْ لَمْ يَفْهَمْهُ). اهـ؛ يَعْنِي: عَلَى التَّفَصِيلِ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ حَمْدُ بْنُ مُعَمَّرِ التَّمِيميُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْبُنْدَةِ الشَّرِيفَةِ» (ص ١١٥): (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى: أَرْسَلَ الرُّسُلَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، مُبَشِّرِينَ، وَمُنذِرِينَ؛ لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى حُجَّةٌ، بَعْدَ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

* فَكُلُّ مَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ، وَدَعْوَةُ الرَّسُولِ ﷺ، فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ.

(١) انْظُرْ: «فَتاوَى نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ» (ج ١ ص ٢٦٣-٢٦٦).

(٢) قُلْتُ: وَأَمَّا عَلَى الْإِجْمَالِ، فَإِنَّهُ يَفْهَمُ حُجَّةَ الْقُرْآنِ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَمِعَ بِهِ، وَيَدْرِي بِالرِّسَالَةِ إِذَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ، وَسَمِعَ بِهَا.

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَا إِنْذِرْ كُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥].

* وَقَدْ أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ: عَلَىٰ أَنَّ مَنْ بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ الرَّسُولِ ﷺ، أَنَّ حُجَّةَ اللَّهِ تَعَالَىٰ

قَائِمَةٌ عَلَيْهِ.

* فَكُلُّ مَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ، فَلَيْسَ بِمَعْذُورٍ، فَإِنَّ الْأُصُولَ الْكِبَارَ، الَّتِي هِيَ: أَصْلُ دِينِ

الْإِسْلَامِ، قَدْ بَيَّنَاهَا اللَّهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ، وَوَضَّحَهَا، وَأَقَامَ بِهَا الْحُجَّةَ عَلَىٰ عِبَادِهِ.

* وَلَيْسَ الْمُرَادُ: بِقِيَامِ الْحُجَّةِ، أَنْ يَفْهَمُهَا الْإِنْسَانُ فَهُمَا جَلِيلًا؛ كَمَا يَفْهَمُهَا مَنْ هَدَاهُ

الَّهُ تَعَالَىٰ وَوَفَقَهُ، وَأَنْقَادَ لِأَمْرِهِ.

* فَإِنَّ الْكُفَّارَ: قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمْ حُجَّةُ اللَّهِ تَعَالَىٰ مَعَ إِخْبَارِهِ، بِأَنَّهُ جَعَلَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ

أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوا كَلَامَهُ.

* فَهَذَا: بَيَّنَتْهُ لَكَ أَنَّ بُلُوغَ الْحُجَّةِ: نَوْعٌ، وَفَهْمُهَا: نَوْعٌ آخَرُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ الْفَهْمَ التَّفَصِيلِيَّ لَا يُشْتَرِطُ مُطْلَقاً، لِقِيَامِ الْحُجَّةِ، بَلْ يُشْتَرِطُ

فَقَطْ، الْفَهْمُ الْإِجْمَالِيُّ، وَذَلِكَ لِوُضُوحِ الْقُرْآنِ؛ لَأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَىٰ، وَبِخَاصَّةٍ: فِي أَمْرِ

تَوْحِيدِ اللَّهِ تَعَالَىٰ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْإِثْبَاتِ، وَأَصُولِ الْإِعْتِقادِ، وَالطَّاعَةِ وَالاتِّبَاعِ، وَالنَّهِيِّ

عَنِ الشَّرِكِ بِاللَّهِ تَعَالَىٰ، وَالْإِيمَانِ بِالرَّسُولِ ﷺ، وَطَاعَتِهِ، وَكَذَا الْإِيمَانُ بِحَيَاةِ الْبَرَزَخِ،

وَالْإِيمَانِ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ.

وَسُئَلَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوْزَانُ: نَوْدُ مِنْ فَضْلِيَّتِكُمْ تَوْجِيهِ أَبْنَائِكُمْ

الْطَّلَابِ حَوْلَ الْجَدَلِ الْحَاصلِ بَيْنَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ؛ حَوْلَ مَسْأَلَةِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ.

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (الْيَوْمَ مَا فِيهِ جَهْلٌ وَاللهُ الْحَمْدُ، تَعْلَمَ النَّاسُ، أَنْتُمْ تَقُولُونَ النَّاسُ مُمْثَقُونَ وَتَعْلَمُوا، وَالنَّاسُ، وَالنَّاسُ... فَمَا فِيهِ جَهْلٌ الْآنَ، الْكِتَابُ يُتَلَى عَلَى مَسَامِعِ النَّاسِ فِي الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ، وَتَبَثُّهُ وَسَائِلُ الْإِعْلَامِ، الْقُرْآنُ تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ: (وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ) [الأنعام: ١٩]؛ هَلْ مَا بَلَغَ الْقُرْآنُ؟! وَاللهِ إِنَّهُ بَلَغَ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ، وَدَخَلَ الْبُيُوتَ، وَدَخَلَ فِي الْكُهُوفِ، وَفِي كُلِّ مَكَانٍ، فَقَامَتِ الْحُجَّةُ وَاللهُ الْحَمْدُ، لَكِنَّ مَنْ أَعْرَضَ عَنْهَا فَهَذَا لَا حِيلَةَ لَهُ، أَمَّا مَنْ أَقْبَلَ عَلَيْهَا، وَلَمَّا سَمِعَ الْقُرْآنَ تَمَسَّكَ بِهِ، وَطَلَبَ تَفْسِيرَهُ الصَّحِيحَ، وَأَدِلَّتُهُ، وَتَمَسَّكَ بِهَا، فَهَذَا مَا يَبْقَى عَلَى الْجَهْلِ وَالْحَمْدُ لِللهِ، مَسْأَلَةُ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ هَذِهِ إِنَّمَا جَاءَتْ مِنَ الْمُرْجَحَةِ؛ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَمَلَ لَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ، لَوْ إِنَّسَانًا مَا عَمِلَ، هُوَ مُؤْمِنٌ، هَذَا مَذْهَبُ بَاطِلٍ؛ الْحُجَّةُ قَائِمَةٌ بِبَعْثَةِ الرَّسُولِ ﷺ: (رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُولِ) [النساء: ١٦٥]؛ الْقُرْآنُ: (وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ) [الأنعام: ١٩]؛ فَالرَّسُولُ: جَاءَ الرَّسُولُ، وَالْقُرْآنُ: مَوْجُودٌ، وَبَاقٍ، وَسَمِعُهُ، وَنَقْرَأُهُ، فَمَا لِلْجَهْلِ مَكَانٌ إِلَّا لِإِنْسَانٍ مَا يُرِيدُ الْعِلْمَ، مُعْرِضٌ، فَالْمُعْرِضُ لَا حِيلَةَ فِيهِ، أَمَّا مَنْ أَحَبَّ الْعِلْمَ، وَأَقْبَلَ عَلَيْهِ فَسَيَحْدُدُ إِنْ شَاءَ اللهُ الْعِلْمَ الصَّحِيحَ، نَعَمْ) ^(١). اهـ

وَسَيْلَ الْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بازِ حَمَّالِهِ: لَوْ قَالَ لَا بُدَّ أَنْ تَتَوَفَّ شُرُوطُ فِيمَنْ أَرِيدُ تَكْفِيرَهُ بِعَيْنِهِ، وَتَنْتَفِيَ الْمَوَانِعُ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (مِثْلُ هَذِهِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ، مَا يُحْتَاجُ فِيهَا شَيْءٌ، يَكْفُرُ بِمُجَرَّدِ وُجُودِهَا، لَأَنَّ وُجُودَهَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُسْلِمِينَ، مَعْلُومٌ بِالصَّرُورَةِ مِنَ الدِّينِ، بِخِلَافِ

(١) «مِنْ لِقاءِ بَعْضِ طَلَّابِ الْعِلْمِ مِنَ الْكُوَيْتِ»، مَعَ: «الشَّيْخِ صَالِحِ الْفَوَازِ» بِتَارِيخِ ٢١ / ٩ / ٢٠١٣.

الَّذِي قَدْ يَخْفِي؛ مِثْلُ: شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّلَاةِ، بَعْضُ الْأَمْوَالِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، تَجِبُ أَوْ لَا تَجِبُ، بَعْضُ شُؤُونِ الْحَجَّ، بَعْضُ شُؤُونِ الصَّيَامِ، بَعْضُ شُؤُونِ الْمُعَامَلَاتِ، بَعْضُ مِسَائِلِ الرِّبَا) ^(١). اهـ

وَسُئَلَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ : بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: الْمُعَيْنُ لَا يُكَفَّرُ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (هَذَا مِنَ الْجَهْلِ، إِذَا أَتَى بِمُكَفَّرٍ: يُكَفَّرُ) ^(٢). اهـ
وَسُئَلَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ : يَا شَيْخُ، جُمْلَةٌ مِنَ الْمُعَاصِرِينَ ذَكَرُوا أَنَّ الْكَافِرَ: مَنْ قَالَ الْكُفْرَ، أَوْ عَمِلَ بِالْكُفْرِ، فَلَا يُكَفَّرُ حَتَّى تُتَّقَمَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَأَدْرَجُوا: عُبَادُ الْقُبُورِ فِي هَذَا؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (هَذَا مِنْ جَهْلِهِمْ، عُبَادُ الْقُبُورِ كُفَّارٌ، وَالْيَهُودُ كُفَّارٌ، وَالنَّصَارَى كُفَّارٌ، وَلَكِنْ عِنْدَ الْقَتْلِ يُسْتَأْبُونَ، فَإِنْ تَابُوا، وَإِلَّا قُتِلُوا) ^(٣). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللهِ الْبَابِطِينِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ في «الرَّسَائِلِ النَّجْدِيَّةِ» (ج ٥ ص ٥١٩): (الْتَّكْفِيرُ، وَالْقَتْلُ: لَيْسَا مَوْقُوفَيْنِ عَلَى فَهْمِ ^(٤) الْحُجَّةِ مُطلَقاً، بَلْ عَلَى بُلُوغِهَا، فَفَهْمُهَا شَيْءٌ، وَبُلُوغُهَا شَيْءٌ آخَرُ).

(١) «الشَّرِيطُ الثَّانِي»، مِنْ: «شَرِحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، «تَسْجِيلَاتُ الْبَرْدَيْنِ».

(٢) «الشَّرِيطُ الثَّالِثُ»، مِنْ: «شَرِحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، «تَسْجِيلَاتُ الْبَرْدَيْنِ».

(٣) «الشَّرِيطُ الثَّالِثُ»، مِنْ: «شَرِحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ، «تَسْجِيلَاتُ الْبَرْدَيْنِ».

(٤) يَعْنِي: فَهْمَ التَّقْهِ، فَلَا حَاجَةٌ إِلَى هَذَا التَّوْعِيْدِ مِنَ الْفَهْمِ، ابْتِداءً.

* فَلُو كَانَ هَذَا الْحُكْمُ مَوْقُوفًا عَلَىٰ فَهُمُ الْحُجَّةُ، فَلَمْ نُكَفِّرْ، وَنَقْتُلْ، إِلَّا مَنْ عَلِمْنَا

أَنَّهُ: مُعَانِدٌ خَاصَّةً، وَهَذَا بَيْنُ الْبُطْلَانِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ الْبَابُطَيْنِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الرَّسَائِلِ النَّاجِدِيَّةِ» (ج ٥ ص ١٠):

(فَمَنْ بَلَغَتْهُ رِسَالَةُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَبَلَغَهُ الْقُرْآنُ، فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، فَلَا يُعْذَرُ فِي عَدَمِ الإِيمَانِ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكَتْبِهِ، وَرَسُولِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا عُذْرَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْجَهَلِ).

* وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى، بِجَهَلِ كَثِيرٍ مِنَ الْكُفَّارِ، مَعَ تَصْرِيحِهِ بِكُفْرِهِمْ... لَا عُذْرَ

لِمَنْ كَانَ حَالُهُ هَكَذَا، بِكُونِهِ: لَمْ يَفْهَمْ حُجَّاجَ اللَّهِ تَعَالَى وَبِينَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُ بَعْدَ
بُلُوغِهَا لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْهَا.

* وَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى، عَنِ الْكُفَّارِ: أَنَّهُمْ لَمْ يَفْهَمُوا، فَقَالَ تَعَالَى: «وَجَعَلْنَا عَلَىٰ

قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقُرَاءً» [الأنعام: ٢٥]؛ فَبَيْنَ تَعَالَى؛ أَنَّهُمْ: لَمْ يَفْهَمُوا،
فَلَمْ يَعْذِرُهُمْ، لِكَوْنِهِمْ: لَمْ يَفْهَمُوا). اهـ

قُلْتُ: فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ، فَإِنَّسَ أَنْ يَبْحَثَ، هَلْ فِيهِمُ الْمُخَاطِبُ، أَوْ لَمْ يَفْهَمُمْ،

فَمَنْ كَانَ صَادِقًا، فَإِنَّهُ يُوَفِّقُ لِفَهْمِ خَطَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ كَانَ غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَعْمَلُ
عَلَيْهِ، وَلَا تَكُونُ لَهُ حُجَّةٌ فِي ذَلِكَ.

* فَأَهْلُ الْعِلْمِ: لَمْ يَتَنَازَعُوا فِي كَوْنِ فَهْمِ الْخَطَابِ فِي الْجُمْلَةِ؛ مِنَ الْمُكَلَّفِ

شَرْطًا، فِي قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ، يَعْنِي: الْمُكَلَّفُ الْعَاقِلُ الَّذِي يُدْرِكُ الْخَطَابَ ابْتِدَاءً.

سُئِلَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بازِ رَحْمَةُ اللَّهِ: عَنْ مَسْأَلَةِ قِيَامِ الْحُجَّةِ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (بِلَغُهُمُ الْقُرْآنُ، هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ، الْقُرْآنُ بِلَغَهُمْ، وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ: وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ) [الأنعام: ١٩]، (هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ) [إِبْرَاهِيمٌ: ٥٢]، (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلَغْ) [المائدة: ٦٧].

* قَدْ بَلَغَ الرَّسُولُ، وَجَاءَ الْقُرْآنُ، وَهُمْ بَيْنَ أَيْدِينَا يَسْمَعُونَهُ فِي الْإِذَاعَاتِ، وَيَسْمَعُونَ فِي غَيْرِهَا، وَلَا يُبَالُونَ، وَلَا يُلْتَفِتُونَ، وَإِذَا جَاءَ أَحَدٌ يُنذِرُهُمْ يَنْهَا هُمْ آذُوهُ، نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ^(١). اهـ

وَسُئَلَ الْعَالَمُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ حَفَظَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذِكْرَهُ: الْخِتَالُ فِي مَسْأَلَةِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (مَسْأَلَةٌ عَظِيمَةٌ، وَالْأَصْلُ فِيهَا أَنَّهُ لَا يُعْذَرُ مَنْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، مَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ، مَا يُعْذَرُ).

* اللَّهُ جَلَّ وَعَلَا قَالَ: (هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ) [إِبْرَاهِيمٌ: ٥٢]، (وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ) [الأنعام: ١٩]، مَنْ بَلَغَهُ الْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ غَيْرُ مَعْذُورٍ، إِنَّمَا أُوتِيَ مِنْ تَسَاهُلِهِ، وَعَدَمِ مُبَالَاتِهِ^(٢). اهـ

قُلْتُ: فَمَنْ جَهَلَ الْأَحْكَامَ فِي مَبَانِي الْإِسْلَامِ، وَهِيَ: «الصَّلَاةُ»، وَ«الزَّكَاةُ»، وَ«الصَّيَامُ»، وَ«الْحُجُّ»، فَتَرَكَهَا هَذَا الْجَاهِلُ، يَكْفُرُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ.

(١) «الشَّرِيطُ التَّالِثُ»، مِنْ: «شَرِحِ كَشْفِ الشُّبُهَاتِ» لِشَيْخِ ابْنِ بَازٍ، «تَسْجِيلَاتُ الْبَرْدَيْنِ».

(٢) «أَفْرَأَ الْشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ بَازٍ، فِي الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ» (ص ٤٣)، تَقْدِيمُ: الشَّيْخِ الْفَوَازِنَ.

وَلَا يُعْذَرُ بِجَهْلِهِ، خَاصَّةً فِي رَمَانِنَا هَذَا^(١)، الَّذِي اسْتَفَاضَ فِيهِ عِلْمُ الشَّرْعِ، وَانْتَشَرَ بَيْنَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَعَرَفَ هَذَا الْعِلْمُ، الْخَاصُّ، وَالْعَامُ، وَاشْتَرَكَ فِيهِ: الْعَالَمُ، وَالْجَاهِلُ، فَلَا عُذْرٌ لِأَحَدٍ، بِتَأْوِيلٍ: يَتَوَلُّهُ بِالْبَاطِلِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرْوَعِ فِي الدِّينِ.

* إِنَّ الْمَعْلُومَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ قَدْ اشْتَرَكَ فِيهِ أَفْرَادُ الْأُمَّةِ، عُلَمَاءُ، وَطَلَّابُهُ، وَعَامَّةُ^(٢)، فَلَا عُذْرٌ لِأَحَدٍ فِي الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ.

وَعَلَيْهِ: فَإِنَّ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَعْلُومَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، أَمْ قَدْ قَامَتْ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ، فَلَا يَسْعُهُمْ جَهْلُهُ، وَمِنْ ثَمَّةَ مُخَالَفَتُهُ.

قَالَ الْعَالَمُ ابْنُ أَبِي الْعِزِّ الْحَنَفِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «شَرْحِ الْعَقِيْدَةِ الطَّحاوِيَّةِ» (ص ٧٠):

(فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ يَجُبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ أَنْ يُؤْمِنَ بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، إِيمَانًا عَامًا مُجْمَلًا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَعْرِفَةَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى التَّنَصِيلِ، فَرُضِّ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ دَاخِلٌ فِي تَبْلِيغِ مَا بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ رَسُولَهُ ﷺ، وَدَاخِلٌ فِي تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ، وَعَقْلِهِ، وَفَهْمِهِ). اهـ

(١) فَأَمَّا الْيَوْمَ، وَقَدْ شَاعَ الدِّينُ فِي الْأَرْضِ، وَاسْتَفَاضَ فِي دَارِ الإِسْلَامِ، عِلْمُ الْأُصُولِ، وَعِلْمُ الْفُرْوَعِ فِي الْعَالَمِ كُلُّهِ.

* حَتَّى فِي دَارِ الْكُفُرِ شَاعَ دِينُ الْإِسْلَامِ، بَيْنَ الْكُفَّارِ، لِوُجُودِ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَهُمْ، فَلَا عُذْرٌ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلْقِ بِسَبَبِ الْجَهْلِ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ قَامَتْ عَلَيْهِمْ، بِتُلُوغِ الْقُرْآنِ إِلَيْهِمْ، وَتَرْجَمَةِ الْقُرْآنِ بِغَالِبِ الْلُّغَاتِ فِي الْعَالَمِ، وَبَاغَتْ رِسَالَةُ الرَّسُولِ ﷺ لِذَلِكَ.

(٢) وَمِنْهُ مَا هُوَ مُخْتَصٌ بِالْعُلَمَاءِ فَقَطْ، وَهَذَا فِي الْأُمُورِ الدَّاقِيقَةِ، بِحِيثُ يَكُونُ مَعْلُومًا لَهُمْ بِالضَّرُورَةِ، وَلَا يَكُونُ كَذِيلَكَ لِمَنْ هُمْ دُوَيْهُمْ فِي الْعِلْمِ، كَالْعَامَّةِ مَثَلًا.

انظر: «شَرْحِ الْعَقِيْدَةِ الطَّحاوِيَّةِ» لِابْنِ أَبِي الْعِزِّ الْحَنَفِيِّ (ص ٧٠).

* وَالْمُشْرِكُونَ: الَّذِينَ عَاصَرُوا، نُزُولُ الْوَحْيِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَهُمُوا^(١): مَدْلُولَ آيَاتِ الْقُرْآنِ عَلَى الْإِجْمَالِ، فِي التَّوْحِيدِ، وَالْبَعْثِ، وَالرِّسَالَةِ، لِأَنَّهُمْ أَهْلُ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَكَذَا الْأَعْاجِمُ.

* وَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ، وَكَفَرُوا بِاللَّهِ تَعَالَى، وَنَفَى اللَّهُ عَنْهُمُ الْفَهْمَ، وَالْفِقْهَ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْفَهْمِ: هُوَ فَهْمُ التَّقْتُقَةِ فِي الدِّينِ. قَالَ تَعَالَى: 《أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا》 [الْفُرْقَانُ: ٤٤].

وَقَالَ تَعَالَى: 《وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْهُمُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقَرَاءً》 [الْأَنْعَامُ: ٢٥].

قُلْتُ: إِذَا، فَلَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ نَوْعٍ آخَرَ مِنَ الْفَهْمِ، لِقِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَى الْخَلْقِ، وَهُوَ الْفَهْمُ الْمُجْمَلُ، الَّذِي يُعْقِلُ مِنَ الْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ.

قُلْتُ: وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْفَهْمِ: هُوَ الْفَهْمُ الْلُّغُوِيُّ، فَإِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ، لِقِيَامِ الْحُجَّةِ، فَإِذَا وَصَلَ الْقُرْآنُ إِلَى الْأَعْجَمِيِّ، فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، لِأَنَّهُ يَفْهُمُ الْقُرْآنَ، الْفَهْمُ الْمُجْمَلُ.

فَالْأَعْاجِمُ: لَمَّا بَلَغُهُمُ الْقُرْآنُ، فَهُمُوا مَدْلُولَ آيَاتِهِ عَلَى الْإِجْمَالِ، مِنَ التَّوْحِيدِ، وَالْبَعْثِ، وَالرِّسَالَةِ، لِأَنَّهُمْ: عُقَلَاءُ.

(١) وَهَذَا النَّوْعُ مِنَ الْفَهْمِ، هُوَ مُوجُودٌ فِي الْخَلْقِ.

قال العلامة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في «الرسائل الشخصية» (ج ٧ ص ٢٢٠): (إذا كان المعين: يكفر، إذا قامت عليه الحجة، فمن المعلوم، أن قيامها ليس معناه، أن يفهم كلام الله تعالى، ورسوله ﷺ، مثل: فهم أبي بكر رضي الله عنه).

* بل إذا بلغه كلام الله تعالى، ورسوله ﷺ، وخلا من شيء يعذر به، فهو كافر، كما كان الكفار كلهم تقوم عليهم الحجة بالقرآن، مع قول الله تعالى: «وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكْنَةً أَنْ يَفْقَهُوهُ» [الأعجم: ٢٥]. اهـ

وقال العلامة الشيخ حمد بن معمر التميمي رحمه الله في «النبدة الشريفة» (ص ١١٦): (وليس المراد بقيام الحجة، أن يفهمها الإنسان، فهما، جلياً، كما يفهمها من هدأه الله تعالى ووفقه، وانقاد لأمره). اهـ

وقال العلامة الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله في «منهاج التأسيس» (ص ٢٥١): (وينبغي أن يعلم الفرق بين قيام الحجة، وفهم الحجة، فإن من بلغته دعوة الرسول عليهم السلام، فقد قامت عليه الحجة، إذا كان على وجه يمكن معه العلم). اهـ

قلت: والعلم هنا؛ المراد منه، ليس علم التفقه، بل المراد منه العلم في الجملة، الذي يعرفه كُلُّ عاقل مُكَلَّفٍ، لأن بعقله، وبفهمه على الإجمال، يعلم أنه مُكَلَّفٌ بالدين الإسلامي ابتداءً.^(١)

(١) لذلك ترى الكفار من اليهود والنصارى، والمجوس وغيرهم، يعادون الدين الإسلامي، لعلمهم، بأنه دين الحق، الذي أنزله الله تعالى للخلق كافية.

* فَإِذَا تَمَكَّنَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ فِي الْجُمْلَةِ، بَعْدَ ذَلِكَ يُأْتِي مِنْ هَذَا الْإِنْسَانِ الْعَاقِلِ عِلْمُ التَّفْقِيْهِ، وَفَهْمُ التَّفْقِيْهِ، حَتَّى يَعْرِفَ الْإِسْلَامَ جُمْلَةً وَتَفْصِيْلًا، عَلَى حَسْبِ اجْتِهَادِهِ فِي تَعْلِمِ عِلْمِ الْفِقْهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ مَقْصُودَ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْ عَدَمِ اسْتِرَاطِ الْفَهْمِ، لِقِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَى النَّاسِ.

هُوَ النَّوْعُ الْأَوَّلُ: مِنَ الْفَهْمِ، وَهُوَ الْفَهْمُ الْمُجْمَلُ، وَلَيْسَ مَقْصُودُهُمُ النَّوْعُ الثَّانِي وَهُوَ فَهْمُ التَّفْقِيْهِ، الَّذِي يُؤَدَّى عَلَى الْإِمْتِسَالِ، وَالْإِنْقِيَادِ عَلَى التَّفْصِيْلِ.

قَالَ الْعَالَمُ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَلْ الشَّيْخِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «مِنْهاجِ التَّأْسِيسِ» (ص ٢٥٢): (وَلَا يُشْرَطُ فِي قِيَامِ الْحُجَّةِ، أَنْ يَفْهَمَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ مَا يَفْهَمُهُ أَهْلُ الْإِيمَانِ، وَالْقَبُولِ، وَالْإِنْقِيَادِ، لِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ). اهـ

قُلْتُ: فَالْبَيَانُ يَتَحَقَّقُ بِمَا يَفْهَمُهُ الْإِنْسَانُ بِحَسْبِ لُغَتِهِ، لِلْجَاهِلِ الْعَرَبِيِّ، وَالْجَاهِلِ الْأَعْجَمِيِّ، وَيُعَدُّ بَيَانًا لَهُمَا.

* فَعَلِمُوا هَذَا الدِّينَ عَلَى الْإِجْمَالِ، وَفَهِمُوهُ فِي الْجُمْلَةِ، فَقَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ، فَكَفَرُوا بِاللهِ تَعَالَى، وَبِرَسُولِهِ ﷺ.

(١) وَالْفَهْمُ الْمَنْفِيُّ: عَنِ الْحَلْقِ، هُوَ فَهْمُ التَّفْقِيْهِ فَقْطُ ابْتِداً، وَلَمْ يَنْفِ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ: ابْتِداً، الْفَهْمُ الْمُجْمَلُ، الَّذِي تَقْوُمُ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ، بِيُلُوْغِ الْقُرْآنِ إِلَيْهِمْ.

قَالَ تَعَالَى: «وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ» [الأنْعَامُ: ١٩].

وَقَالَ تَعَالَى: «رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لَنَّا لَيْكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ» [النَّسَاءُ: ١٦٥].

وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِ وَبِيْعَةِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (بَلَّغُوا عَنِي وَلَوْ آتَيْهِ).

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «صَاحِيْحِهِ» (٣٤٦١).

فَبِلُوغُ الْحُجَّةِ يَكُونُ بِالْعَرَبِيَّةِ لِمَنْ يُحْسِنُهَا، أَوْ بِالْتَّرْجَمَةِ، إِنْ حَصَلَتْ: لِمَنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا، لَا يَعْرِفُ الْعَرَبِيَّةَ، وَإِلَّا فِي الْأَصْلِ إِذَا بَلَغَ هَذَا الْأَعْجَمِيُّ الْقُرْآنُ، فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ عَاقِلٌ، وَيَعْلَمُ مَاذَا يُرِيدُ مِنْهُ الْقُرْآنُ، وَإِلَّا كَيْفَ أَسْلَمَ الْأَعْاجِمُ عَلَىٰ مِرْءَ الْعُصُورِ، وَكَرَّ الدُّهُورِ، لَأَنَّهُمْ: يَعْلَمُونَ مَاذَا يُرِيدُ اللَّهُ تَعَالَىٰ بِالْقُرْآنِ، وَالْإِسْلَامِ، وَبِعِثَةِ النَّبِيِّ ﷺ. ^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «طَرِيقِ الْهِجْرَتَيْنِ» (ص ٤١٣): (الوَاجِبُ عَلَىِ الْعَبْدِ، أَنْ يَعْقِدَ أَنَّ كُلَّ مَنْ دَانَ بِدِينِ، غَيْرِ الْإِسْلَامِ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ، لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا؛ إِلَّا بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ بِالرَّسُولِ ﷺ، هَذَا فِي الْجُمْلَةِ، وَالتَّعْيِينُ مَوْكُولٌ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ وَحْكُمِهِ). اهـ

هَذَا مِنْ جِهَّةِ؛ إِذْ بَعْدَ أَنْ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَىٰ، مُحَمَّدًا ﷺ: رَسُولًا، إِلَى النَّاسِ، وَأَكْمَلَ لَهُ الدِّينَ، ثُمَّ بَيَانُهُ ﷺ: لِمَا أُرْسِلَ بِهِ، أَحْسَنَ بَيَانٍ وَأَبْلَغَهُ.

* وَمِنْ جِهَّةِ أُخْرَى؛ فَإِنَّ تَخْلِيةَ اللَّهِ تَعَالَىٰ، لِلنَّاسِ: بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَ الْهُدَىِ، وَبَيْانِ الرَّسُولِ ﷺ لَهُ.

* وَإِرَاءَتُهُمُ الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، حَتَّىٰ كَانُوا يُشَاهِدُونَهُ، عَيَانًا، وَأَفَامَ لَهُمْ أَسْبَابَ الْهِدَايَةِ، ظَاهِرًا، وَبَاطِنًا.

(١) قُلْتُ: فَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالُهُ، وَبَلَغَهُ الْقُرْآنُ، وَعَرَفَ الرَّسُولَ ﷺ، فَلِمَاذَا يَبْحَثُ عَنْ مَلْعُونَ فَهُمْ، أَوْ عَلَيْهِ؟

* وَلَمْ يَحْلُّ بَيْنَهُمْ، وَبَيْنَ تِلْكَ الْأَسْبَابِ، بَلْ وَمَنْ حَالَ بَيْنَهُ، وَبَيْنَهَا مِنْهُمْ؛ بِزَوَالِ عَقْلٍ، أَوْ صِغَرٍ، لَا تَمْيِيزَ مَعَهُ، أَوْ كَوْنِهِ بِنَاحِيَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، لَمْ تَبْلُغْ دَعْوَةُ رُسُلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُعَذِّبُهُ، حَتَّى يُقِيمَ عَلَيْهِ حُجَّتَهُ، فَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يَجْعَلُ حُجَّةَ اللَّهِ تَعَالَى، قَائِمَةً عَلَى الْعِبَادِ.^(١)

قَالَ الْعَالَمُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْفَوْزَانُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ

وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى أَلِهِ وَصَاحِبِهِ أَجْمَعِينَ، وَبَعْدُ:

* فَقَدْ كَثُرَ فِي هَذَا الْوَقْتِ الْكَلَامُ فِي الْعُدُرِ بِالْجَهْلِ مِمَّا سَبَبَ فِي النَّاسِ تَهَاوُنًا فِي الدِّينِ، وَصَارَ كُلُّ يَتَنَاؤلٍ لِلْبَحْثِ وَالتَّالِيفِ فِيهِ مِمَّا أَحْدَثَ جَدَلًا، وَتَعَادِيًّا مِنْ بَعْضِ النَّاسِ فِي حَقِّ الْبَعْضِ الْآخِرِ.

* وَلَوْ رَدُوا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنْنَةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَإِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ لَزَالَ الْإِشْكَالُ، وَاتَّضَحَ الْحَقُّ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَلَوْ رَدُوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَئِكَ الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعِلِّمَهُ الَّذِينَ يَسْتَبِطُونَهُ مِنْهُمْ» [النِّسَاءُ: ٨٣]، وَإِذَا لَسِلْمَنَا مِنْ هَذِهِ الْمُؤَلَّفَاتِ، وَالْبُحُوثِ الْمُتَلَاطِمَةِ الَّتِي تُحْدِثُ الْفَوْضَى الْعِلْمِيَّةَ الَّتِي نَحْنُ فِي غَنَىٰ عَنْهَا،

(١) انظر: «شِفَاءُ الْعَلِيلِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ١٦٨ و ١٦٩)، و«طَرِيقُ الْهِجْرَتَيْنِ» لَهُ (ص ٤١٣ و ٤١٤).

قُلْتُ: وَالنَّاسُ أَقْسَامٌ؛ حِيَالَ حُجَّةَ اللَّهِ تَعَالَى:

* مِنْهُمْ: الْقَافِلُ لَهَا، وَالْمُذْعِنُ لِأَحْكَامِهَا.

* وَمِنْهُمْ: الْمُعْرِضُ عَنْ حُجَّةَ اللَّهِ تَعَالَى.

* وَمِنْهُمْ: الْعَالِمُ بِهَا، الْمُعَانِدُ لَهَا.

* وَمِنْهُمْ: الْجَاهِلُ بِهَا، مَعَ عَدَمِ التَّمْكِينِ مِنْ مَعْرِفَتِهَا، إِلَّا ابْتِداءً.

* وَمِنْهُمْ: الْجَاهِلُ بِهَا، مَعَ عَدَمِ التَّمْكِينِ مِنْ مَعْرِفَتِهَا عَلَى وَجْهِ التَّفَصِيلِ فِي الْأَحْكَامِ إِلَى أَنْ مَاتَ.

قُلْتُ: وَلِكُلِّ قِسْمٍ، مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ: حُكْمُهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

فَالْجَهْلُ هُوَ عَدْمُ الْعِلْمِ، وَكَانَ النَّاسُ قَبْلَ بِعْثَةِ الرَّسُولِ ﷺ فِي جَاهِلِيَّةِ جَهْلًا، وَضَلَالَةٌ عَمْيَاءٌ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ هَذَا الرَّسُولَ ﷺ، وَأَنْزَلَ هَذَا الْكِتَابَ، زَالَتِ الْجَاهِلِيَّةُ الْعَامَّةُ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ، قَالَ تَعَالَى: «هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمَّيْنَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتَلَوُ عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلٍ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» [الْجُمُوعَةُ: ٢٠]، فَالْجَاهِلِيَّةُ الْعَامَّةُ زَالَتِ بِعْثَتِهِ ﷺ، أَمَّا الْجَاهِلِيَّةُ الْخَاصَّةُ قَدْ يَبْقَى شَيْءٌ مِنْهَا فِي بَعْضِ النَّاسِ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيْكَ جَاهِلِيَّةٌ»، وَالْجَهْلُ عَلَى قِسْمَيْنِ: جَهْلُ بَسِطٌ، وَجَهْلُ مُرَكَّبٌ، فَالْجَاهِلُ الْبَسِطُ: هُوَ الَّذِي يَعْرِفُ صَاحِبَهُ أَنَّهُ جَاهِلٌ فَيَطْلُبُ الْعِلْمَ، وَيَقْبُلُ التَّوْجِيهَ الصَّحِيحَ.

وَالْجَاهِلُ الْمُرَكَّبُ: هُوَ الَّذِي لَا يَعْرِفُ صَاحِبَهُ أَنَّهُ جَاهِلٌ، بَلْ يَظْنُ أَنَّهُ عَالِمٌ، فَلَا يَقْبُلُ التَّوْجِيهَ الصَّحِيحَ، وَهَذَا أَشَدُ أَنْواعِ الْجَهْلِ.

* وَالْجَهْلُ الَّذِي يُعَذِّرُ بِهِ صَاحِبُهُ: هُوَ الْجَهْلُ الَّذِي لَا يُمْكِنُ رَوَاهُ، لِكُونِ صَاحِبِهِ يَعِيشُ مُنْقَطِعًا عَنِ الْعَالَمِ، لَا يَسْمَعُ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَنْ يُعَلِّمُهُ؛ فَهَذَا إِذَا مَاتَ عَلَى حَالِهِ فَإِنَّهُ يُعْتَبِرُ مِنْ أَصْحَابِ الْفَتْرَةِ^(١)، قَالَ تَعَالَى: «وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا» [الْإِسْرَاءُ: ١٥].

(١) قُلْتُ: أَصْحَابُ الْفَتْرَةِ، قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالرَّسَالَاتِ؛ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ؛ فَلَا عُذْرَ لَهُمْ، فِيمَا وَقَعُوا فِيهِ مِنَ الشَّرِكِ مَثَلًا.

* وَالَّذِينَ قَالُوا بِعُذْرٍ أَهْلِ الْفَتْرَةِ، ابْتَداءًا، هُمْ: عَدَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَأَخِّرِينَ، حَيْثُ أَطْلَقُوا عَلَى أَهْلِ الْفَتْرَةِ، هُمْ: الَّذِينَ لَمْ تَلْعُغْهُمُ الدَّعْوَةُ، وَبِمَا فِيهِمْ: أَطْفَالُ الْمُسْرِكِينَ، وَأَنَّهُمْ: يُمْتَحَنُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلِذَلِكَ أَنَّهُمْ: اسْتَدَلُوا، بِاجْتِهادِهِمْ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْضَّعِيفَةِ فِي ذَلِكَ، وَهِيَ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ فِي الْإِسْلَامِ.

* والْجَهْلُ الَّذِي لَا يُعْذَرُ بِهِ صَاحِبُهُ: هُوَ الْجَهْلُ الَّذِي يُمْكِنُ رَوَالُهُ لَوْ سَعَى صَاحِبُهُ فِي إِرَازَاتِهِ؛ مِثْلُ: الَّذِي يَسْمَعُ أَوْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ يَعْرِفُ لُغَةَ الْقُرْآنِ، فَهَذَا لَا يُعْذَرُ فِي بَقَائِهِ عَلَى جَهْلِهِ، لِأَنَّهُ بَاعَةَ الْقُرْآنِ بِلُغَتِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿ قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنُكُمْ وَأَوْحَى إِلِيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأَنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ [الْأَنْعَامَ: ١٩] ، فَالَّذِي بَلَغَهُ الْقُرْآنُ، وَوَصَلَتْ إِلَيْهِ الدَّعْوَةُ، وَالنَّهُمَّ عَنِ الشَّرِكِ الْأَكْبَرِ، لَا يُعْذَرُ إِذَا اسْتَمَرَ عَلَى الشَّرِكِ، أَوْ اسْتَمَرَ عَلَى الزِّنَا، أَوِ الرِّبَا، أَوْ نِكَاحِ الْمَحَارِمِ، أَوْ أَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَأَكْلِ لَحْمِ الْخِنْزِيرِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، أَوْ أَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، أَوْ تَرْكِ الصَّلَاةِ، أَوْ مَنْعِ الزَّكَوةِ، أَوِ امْتَنَعَ عَنِ الْحَجَّ وَهُوَ يَسْتَطِيعُهُ، لِأَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ ظَاهِرَةٌ، وَتَحْرِيمُهَا أَوْ وُجُوبُهَا قَاطِعٌ، وَإِنَّمَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ فِي الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُ حُكْمُهَا، فَالْعَذْرُ بِالْجَهْلِ فِيهِ تَفْصِيلٌ: أَوَّلًا: يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ، وَلَمْ يَلْعُغُهُ الْقُرْآنُ، وَيَكُونُ حُكْمُهُ أَنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الْفَتْرَةِ.^(١)

ثَانِيًّا: لَا يُعْذَرُ مَنْ بَلَغَتْهُ الدَّعْوَةُ، وَبَلَغَهُ الْقُرْآنُ، فِي مُخَالَفَةِ الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ كَالشَّرِكِ، وَفِعْلِ الْكَبَائِرِ، لِأَنَّهُ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَبَلَغَتْهُ الرِّسَالَةُ، وَبِإِمْكَانِهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ،

* وَأَهْلُ الْفَتْرَةِ: عَلَى الصَّحِيحِ، هُمْ: الَّذِينَ عَاشُوا بَيْنَ رَسُولَيْنِ، لَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهِمُ الرَّسُولُ الْأَوَّلُ، وَلَمْ يُدْرِكُوا الرَّسُولَ الثَّانِي، فَهُمْ: بَيْنَ فَتْرَةِ مِنَ الرَّسُولِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَهُؤُلَاءِ: قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالرَّسُولِ الَّذِي مِنْ قَبْلِهِمْ، وَبِيَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ.

(١) قُلْتُ: لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِالْجَهْلِ، حَتَّى مِنْ أَهْلِ الْفَتْرَةِ؛ لِأَنَّهُ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالرَّسُولِ الَّذِي مِنْ قَبْلِهِمْ، وَبِيَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَقَدْ بَلَغُوهُمُ الدَّعْوَةُ عَلَى ذَلِكَ، فَلَا وُجُودٌ «لِأَهْلِ الْفَتْرَةِ» عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ لَا فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ، وَلَا فِي هَذَا الزَّمَانِ، إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ.

وَيَسْأَلُ أَهْلَ الْعِلْمِ؛ عَمَّا أَشْكَلَ عَلَيْهِ، وَيَسْمَعُ الْقُرْآنَ، وَالدُّرُوسَ، وَالْمُحَاضَرَاتِ فِي وَسَائِلِ الْإِعْلَامِ.

ثَالِثًا: يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ فِي الْأُمُورِ الْخَفِيَّةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ حَتَّى تُبَيَّنَ لَهُ حُكْمُهَا، وَلَهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْحَالَ بَيْنُ، وَالْحَرَامَ بَيْنُ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبَرَأَ لِدِينِهِ وَعَرَضَهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ»^(١)، فَالْحَالُ بَيْنُ يُؤْخَذُ، وَالْحَرَامُ الْبَيْنُ يُتَجَنَّبُ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ يُتَوَقَّفُ فِيهِ حَتَّى يُتَبَيَّنَ حُكْمُهُ بِالْبَحْثِ، وَسُؤَالُ أَهْلِ الْعِلْمِ.

* فَالْجَاهِلُ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَلَا يُعْذَرُ بِقَائِهِ عَلَى جَهْلِهِ وَعِنْدَهُ مَنْ يُعْلَمُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» [النَّحْل: ٤٣]، فَيَحِبُّ عَلَى الْجَاهِلِ أَنْ يَسْأَلَ، وَيَحِبُّ عَلَى الْعَالِمِ أَنْ يُبَيِّنَ وَلَا يَكْتُمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الْلَّاعِنُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ» [الْبَقَرَةُ: ١٥٩ - ١٦٠]، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُتَعَالِمِ؛ وَهُوَ: الْجَاهِلُ الْمُرَكَّبُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ بِغَيْرِ عِلْمٍ). اه

قُلْتُ: وَمِنَ التَّيسِيرِ عَلَى الْخَلْقِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، أَنْ يَسْرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ، التَّطَوُّرَاتِ الْحَدِيثَةِ، بِجَمِيعِ أَنْواعِهَا، فِي مَعْرِفَةِ عِلْمِ الدِّينِ، وَعِلْمِ الدُّنْيَا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٩٩) مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* مِنْ وَسَائِلِ الاتِّصالاتِ، وَوَسَائِلِ الْمُوَاصَلَاتِ، وَوَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْمَرْئِيِّ، وَالْإِعْلَامِ السَّمْعِيِّ، وَوَسَائِلِ آلَاتِ الْكِتَابَةِ وَالطِّبَاعَةِ، وَالإِذَاعَاتِ الْمُتَنَوِّعَةِ، الَّتِي تَصِلُ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، مَهْمَا كَانَ مَكَانُ الْإِنْسَانِ مِنَ الْبَعْدِ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى الَّذِينَ فِي الْغَابَاتِ، وَالَّذِينَ عَلَى أَطْرَافِ الْأَرْضِ مِنَ الْقُرَى، فَقَدْ وَصَلَ لَهُمْ دِينُ الْإِسْلَامِ، وَوَصَلَ لَهُمْ عِلْمُ الدِّينِ، وَعِلْمُ الدُّنْيَا.^(١)

* فَشَاعَ دِينُ الْإِسْلَامِ فِي الْعَالَمِ بِأَسْرِهِ، وَهَذَا مِنَ التَّيسِيرِ عَلَى النَّاسِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ، فَلَا عُذْرَ لَهُمْ بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ، إِذَا لَمْ يَتَعَلَّمُوا الدِّينَ، فَقَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ الْفَاطِعَةُ لِلْعُذْرِ.

* فَالْحُكْمُ فِي مَسَأَلَةِ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، وَمَدَى الْعُذْرِ بِجَهْلِهِ، مَرْجِعُهُ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ، وَالآثَارُ، لِمَا فِي هَذِهِ الْأُصُولِ مِنَ التَّفَصِيلِ عَلَى النَّحْوِ الَّذِي مَرَّ مَعَنَا: بِالنِّسْبَةِ لِمَسَأَلَةِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ، الَّتِي تَوَصَّلُ إِلَيْهَا:

(١) أَنَّ الْجَهْلَ صِفَةٌ مَدْمُومَةٌ، وَالوَاجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ، أَنْ يَذْلِلَ وَسْعَهُ قَدْرَ الْإِمْكَانِ فِي رَفْعِهَا عَنْهُ، وَبِخَاصَّةٍ: فِي أُمُورِ دِينِهِ الَّذِي لَا يَسْتَقِيمُ، إِلَّا بِإِقامَتِهَا.

(٢) أَنَّ الْجَهْلَ عُذْرٌ مُؤَقَّتٌ، وَمُقَيَّدٌ بِعَدَمِ تَوْفِيرِ الشُّرُوطِ، فَإِذَا وُجِدَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ أَوْ أَمْكَنَ وُجُودُهَا، تَقْدِيرًا، فَإِنَّ الْجَهْلَ لَا يَبْقَى عُذْرًا، بَلْ يُصْبِحُ ذَمَّاً، وَسَبَبًا فِي الْخُسْرَانِ، فِي الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ.

(١) لِذَلِكَ، لَا عُذْرَ لِمَنْ نَشَأَ بِبَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ، لَمْ يَتَعَلَّمِ الدِّينَ، فِي الْأُصُولِ، وَالْمُرْفُوعِ، لِأَنَّهُ اسْتَنَاضَتِ الْأَحْكَامُ، حَتَّى فِي الْبَادِيَّةِ الْآنَ، وَأَنْتَشَرَ الْعِلْمُ عِنْدَهُمْ، عَنْ طَرِيقِ الْوَسَائِلِ الْحَدِيثَةِ، وَغَيْرَهَا، بَيْنَ أَهْلِ الْبَادِيَّةِ، بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ، وَأَمَانَتِهِمْ فِي الْبُلْدَانِ.

- (٣) أَنَّ قِيَامَ الْحُجَّةِ عَلَىٰ مِنْ خَالِفَ، أَمْرًا، شَرْعِيًّا، بِفِعْلٍ، أَوْ قَوْلٍ، أَوْ تَرْكٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، هُوَ: مَنَاطُ الْمُؤَاخَذَةِ.
- (٤) التَّقْدِيرُ فِي قِيَامِ الْحُجَّةِ، مِنْ عَدَمِهِ: مَرْجِعُهُ الْكِتَابُ، أَوِ السُّنَّةُ، أَوِ الْأَثَارُ، أَوِ الْإِجْمَاعُ.
- (٥) أَنَّ دَارَ الْإِسْلَامِ، بِالصُّرُورَةِ ظُهُورُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِيهَا، وَبِالْتَّالِي قَامَتِ الْحُجَّةُ عَلَىٰ النَّاسِ فِيهَا.
- (٦) أَنَّ دَارَ الْكُفْرِ فِي الْغَربِ، قَدْ ظَهَرَتْ فِيهَا الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ، وَاتَّسَرَ الْمُسْلِمُونَ فِيهَا، وَبَيْتِ الْمَسَاجِدُ، وَقَامَتِ فِيهَا شَعَائِرُ الدِّينِ، مِنْ: «صَلَاةٌ»، وَ«صِيَامٌ»، وَ«دَعْوَةٌ»، وَ«مَرَاكِزُ تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ»، وَغَيْرُ ذَلِكَ، فَقَدْ قَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ، بِبُلُوغِ الرِّسَالَةِ إِلَيْهِمْ، وَبَلَغَتْهُمُ الدَّعْوَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ.
- (٧) أَنَّ الْكُفَّارَ كُلُّهُمْ بَلَغُوهُمُ الدَّعْوَةُ، عَلَىٰ وَجْهِ الْفَهْمِ، سَوَاءً الْمُجْمَلُ، أَوِ الْمُفَصَّلُ فِي بُلْدَانِهِمْ، وَقَامَتْ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ، فَلَا عُذْرَ لَهُمْ.
- (٨) أَنَّ الْعُذْرَ بِالْجَهْلِ ثَابِتٌ فِي الْأَحْكَامِ الدَّقِيقَةِ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ جِدًّا، بِالنِّسْبَةِ، لِلْأَحْكَامِ الظَّاهِرَةِ، وَالْبَيِّنَةِ، فِي أُصُولِ الدِّينِ، وَفُرُوعِهِ.
- (٩) أَنَّ الْإِقْرَارَ الْمُجْمَلَ بِالتَّوْحِيدِ، وَالْبَرَاءَةَ الْمُجْمَلَةَ، مِنَ الشَّرِكِ، قَدْ قَامَتْ فِيهَا الْحُجَّةُ؛ بِالنُّطْقِ بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَبُلُوغِ الْقُرْآنِ، وَالرِّسَالَةِ.
- وَلِذَلِكَ؛ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ، بِجَهْلٍ، أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ وَحْدَهُ، هُوَ الْمُسْتَحِقُ لِلْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ، هُوَ مُقْتَضَى الشَّهَادَةِ اللَّهِ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، فَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَىٰ يَسْتَحِقُ الْعِبَادَةَ

مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ مِنْ دُونِهِ، فَلَا يَكُونُ مُسْلِمًا أَصْلًا، فَضْلًا، عَنْ أَنْ يُعْذَرُ بِجَهْلٍ، ذَلِكَ بَعْدَ إِلِّيْسَلَامٍ.

(١٠) أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى شَخْصٍ، بِكُفْرٍ، أَوْ غَيْرِهِ، مُرْتَبِطٌ بِمَدَى تَوْفِيرِ الشُّرُوطِ، وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ.

(١١) أَنَّ القَوْلَ، بِالْتَّكْفِيرِ؛ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، هُوَ بِالْعُمُومِ، فَإِذَا تَحَقَّقَ مِنْ أَحَدٍ، أَنَّهُ كَفَرَ حَقِيقَةً، كَانَتِ الْحَقِيقَةُ مُقَدَّمَةً، فَيُحَكِّمُ بِكُفْرِهِ بِعَيْنِهِ.

(١٢) أَنَّ الْمَعْلُومَ مِنَ الدِّينِ بِالْضُّرُورَةِ، يَتَنَوَّعُ فِي الْأَحْكَامِ، وَيُحَكِّمُ عَلَى تَارِكِهِ بِالْكُفْرِ، وَلَا يُعْذَرُ بِجَهْلِهِ.

(١٣) أَنَّ مَنْهَاجَ أَهْلِ السُّنَّةِ، فِي تَكْفِيرِ الْمُعَيْنِ، هُوَ القَوْلُ بِالْعُمُومِ. أَمَّا التَّعَيْنِ، فَمَنَاطُهُ الْعِلْمُ، بِحَالِ الْمُعَيْنِ.

لِذَلِكَ؛ فَمَنْ قَامَ الدَّلِيلُ، عَلَى أَنَّهُ وُجِدَتْ فِيهِ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ، وَانْتَفَتْ عَنْهُ مَوَانِعُهُ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِعَيْنِهِ.

(١٤) أَنَّ مَنَاطَ التَّكْلِيفِ، وَالْجَزَاءِ، هُوَ وُرُودُ الشَّرْعِ، وَقِيَامُ الْحُجَّةِ.

(١٥) أَنَّ بُلُوغَ الْحُجَّةِ، وَفَهْمَهَا، شَرْطٌ فِي قِيَامِهَا، وَأَنَّ الْفَهْمَ الَّذِي ثَارَ حَوْلَهُ: نَوْعٌ مِنَ الْخِلَافِ، يُطْلَقُ، وَيُرَادُ بِهِ مَعْنَيَانِ:

الْمَعْنَى الْأَوَّلُ: هُوَ الْفَهْمُ الْمُجْمَلُ، لِلنَّصِّ، وَالْخِطَابِ، الَّذِي يُدْرَكُ بِهِ الْمَقْصُودُ، مِنْ مُرَادِ الشَّارِعِ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ.

الْمَعْنَى الثَّانِي: هُوَ الْفَهْمُ الْمُفَصَّلُ لِلنُّصُوصِ، وَهُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي السُّلُوكِ، كَفَهْمٌ طَلَبَةُ الْعِلْمِ.

* والمشروطُ: في قيام الحجّة، هو الفهم، بالمعنى الأوّل، وهو: الفهم المجمّل.

(١٦) أن الجهل إذا توفرت أسباب الشرعية، خلا من التفريط، والإهمال، والعداوة، ثم أوقع في الخطأ، من غير مشاقة: الله تعالى، ورسوله ﷺ، فإنه يكون عذراً، في مسائل الفروع.

ولذلك؛ أمكن القول، في مثل هذه الحالة، بتلازم الجهل والعذر.

(١٧) أن التأويل الذي يعذر صاحبه، هو الذي يصدر، عن أهل العلم: من ذوي الفضل والعقل، الذين عندهم حرص على اتباع الكتاب والسنّة والآثار.

أما التأويل: الذي لا يعذر صاحبه، فهو الذي يتضمن، في حقيقته التكذيب، أو الإعراض، أو غير ذلك، كما هو حال أهل الأهواء والبدع، بجميع أنواعهم، ومن هم على شاكلتهم.

(١٨) أن القول بعدر الجاهل، بالضوابط الشرعية، هو الذي دلت عليه النصوص من الكتاب والسنّة.

(١٩) أن مناط تكفير، من وقع في الشرك.

(١) اعتقاد استحقاق غير الله تعالى للعبادة، بالقول، أو الفعل.

(٢) الوقوع في الشرك الأكبر.

(٣) الإصرار على المخالفات في ذلك.

(٢٠) أن وصف الإسلام، يثبت للشخص، بالنطق بالشهادتين، في الجملة، ثم التفصيل.

قال تعالى: «وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا» [الحشر: ٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٩٢].

قُلْتُ: لَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى طَاعَتَهُ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ، وَحُجَّاجُ اللَّهِ تَعَالَى، فِي مِثْلِ:

هَذَا قَائِمَةُ عَلَى الْخَلْقِ، فَلَا يَسْعُ أَحَدًا، أَنْ يَسْتَنْكِفَ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَطَاعَةِ الرَّسُولِ

كَلِيلٌ.

وَمِمَّا يَتَصِلُّ بِهَذَا الْمَوْضُوعِ: مَسَائِلُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، الَّتِي تَحْتَاجُ الْأُمَّةِ إِلَى

بِيَانِهَا، فَقَدْ قُطِعَ الْعُذْرُ فِيهَا، بِبِيَانِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ لَهَا.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النَّحْلُ: ٨٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَبْيَنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٧٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النَّحْلُ: ٤].

ثُمَّ إِنَّ هَذَا التَّقْرِيرَ مُتَعَلِّقٌ بِمَا وَضَعَ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ، وَشَاعَ الْعِلْمُ بِهِ وَذَاعَ.

وَعَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ،

وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَهَاهُت لا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ

اسْتَبَرَأَ لِدِينِهِ وَعَرَضَهُ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ

الْحَمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمَى، أَلَا وَإِنَّ حَمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ

فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا

وَهِيَ الْقُلْبُ). (١)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٥٩٩).

* أَمَّا الْمَسَائِلُ الدَّقِيقَةُ، وَالْخَفِيفَةُ، وَالَّتِي لَيْسَ فِيهَا مُنَاقَصَةٌ لِلتَّوْحِيدِ، وَالرِّسَالَةِ، وَالَّتِي لَا يَعْلَمُهَا؛ إِلَّا أَهْلُ الْعِلْمِ، فَلَيْسَتْ دَاخِلَةً، فِيمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ، وَفِيمَا نَحْنُ بِصَدِّدٍ تَقْرِيرٍ.

سُئِلَ: الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَامُهُ وَبَرَّهُ : مَتَى يُعْذَرُ الْإِنْسَانُ بِالْجَهَلِ، لَوْ تَكَرَّرْتُمْ؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ: (يُعْذَرُ بِالْأَشْيَاءِ الْخَفِيفَةِ، لَا سِيمَاءُ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، قَدْ تَخْفَى عَلَى الْعَامِيِّ حَتَّى يَتَعَلَّمَ، أَمَّا الَّذِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَقَالَ: لَا أَدْرِي عَنِ الرِّئَى، مَا يُعْذَرُ وَهُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، الزَّنَى مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ حَرَامٌ، فَلَوْ قَالَ: مَا عَرَفْتُ أَنَّ الزَّنَى حَرَامٌ، لَا يُعْذَرُ بِهَذَا، أَوْ قَالَ: مَا عَرَفْتُ أَنَّ الْخَمْرَ حَرَامٌ وَهُوَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، لَا يُعْذَرُ، لَكِنْ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الَّتِي قَدْ تَخْفَى فِي مَسَائِلِ الْأَحْكَامِ الدَّقِيقَةِ قَدْ يُعْذَرُ فِيهَا الْإِنْسَانُ، لِأَجْلِ كَوْنِهِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَذَلِكَ لَوْ قَالَ: مَا أَعْلَمُ أَنَّ دُعَاءَ الْأَمْوَاتِ وَالاسْتِغَاثَةُ بِالْأَمْوَاتِ مَمْنُوعٌ، لَا يُعْذَرُ بِهَذَا، لِأَنَّ هَذَا هُوَ أَصْلُ التَّوْحِيدِ وَأَصْلُ الدِّينِ، وَاللَّهُ أَنْزَلَ الْقُرْآنَ لِنَحْنِنِي عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ وَالْقَضَاءِ عَلَيْهَا، وَبَيْنَ حَالِ الْمُشْرِكِينَ، وَحَدَّرَ مِنْ أَعْمَالِهِمْ) ^(١). اهـ

وَقَالَ الْعَالَمَةُ الشَّيْخُ صَالِحُ بْنُ فَوْزَانَ الْقَوْزَانُ فِي «مَسَالَةِ الْعُذْرِ بِالْجَهَلِ» (ص ٥٥): (يُعْذَرُ بِالْجَهَلِ فِي الْأُمُورِ الْخَفِيفَةِ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى بَيَانِ حَتَّى تُبَيَّنَ لَهُ حُكْمُهَا، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنُ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنُ، وَبَيْنُهُمَا مُشْبَهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبَرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنِ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ

(١) «فَتاوَى نُورٌ عَلَى الدَّرْبِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ١ ص ٢٦٣ - ٢٦٦).

فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَاءِ يُوْشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَاءَ، أَلَا وَإِنَّ حِمَاءَ اللَّهِ مَحَارِمُهُ^(١)، فَالْحَلَالُ بَيْنُ يُؤْخَذُ، وَالْحَرَامُ الْبَيْنُ يُتَجَنَّبُ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ يُتَوَقَّفُ فِيهِ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ حُكْمُهُ بِالْبَحْثِ، وَسُؤَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

* فَالْجَاهِلُ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَلَا يُعْذَرُ بِبَقَائِهِ عَلَى جَهْلِهِ، وَعِنْدَهُ مَنْ يُعْلَمُهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: «فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ» [النَّحْلُ: ٤٣]، فَيَحِبُّ عَلَى الْجَاهِلِ أَنْ يَسْأَلَ، وَيَحِبُّ عَلَى الْعَالَمِ أَنْ يُبَيِّنَ وَلَا يَكُنْمَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَىٰ: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ الْلَّا عِنْوَنَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوْبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَابُ الرَّحِيمُ» [الْبَقَرَةُ: ١٥٩ - ١٦٠]، وَلَا يَجُوزُ لِلْمُتَعَالِمِ؛ وَهُوَ: الْجَاهِلُ الْمُرْكَبُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي هَذِهِ الْأُمُورِ بِغَيْرِ عِلْمٍ). اهـ

وَفَقَ اللهُ الْجَمِيعَ لِلْعِلْمِ النَّافِعِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالْإِخْلَاصِ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَىٰ نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ.

كَتَبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثْرِيُّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» كِتَابُ: «الْإِيمَانِ»، بَابُ: «فَضْلِ مَنِ اسْتَبَرَأَ لِدِينِهِ» (٥٢)، وَمُسْلِمٌ فِي

«صَحِيحِهِ» (١٥٩٩)، مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى الْأَفْعَالِ الشَّرْكِيَّةِ الَّتِي تَقْوُمُ بِهَا الْفِرْقَةُ الْقُبُورِيَّةُ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُكَفِّرْهَا
يَحْيَى الْحَجُورِيُّ، وَيَدْلِكُ: خَالِفُ الْقُرْآنَ بِتَكْفِيرِهِمْ

فَإِنَّ مِنَ الْبَلَاءِ الْعَرِيضِ الَّذِي وَقَعَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ مَعَ كَثْرَةِ النُّصُوصِ الْمُحَدَّرَةِ مِنْهُ
وَتَنُوُّعِهَا، التَّعْلُقُ بِعِبَادَةِ الْقُبُورِ الَّذِي يَدْلِكُ بِالْبَنَاءِ عَلَيْهَا، وَالتَّبَرُّكُ بِهَا، وَالطَّوَافُ عَلَيْهَا،
وَالإِسْتِغَاةُ بِهَا، مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى، مِمَّا هُوَ مِنْ: «الشَّرْكُ الْأَكْبَرِ».^(١)

* وَمِمَّا يُؤْسِفُ لَهُ تَهْوِينُ الْبَعْضِ - مِمَّا يَدْعِي السَّلْفِيَّةَ - هَذَا الْأَمْرُ الْخَطِيرُ،
وَزَعَمَ الْبَعْضُ أَنَّهُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُفْتَرَضَةِ الَّتِي لَمْ تُوجَدْ فِي الْأُمَّةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ.^(٢)

* وَمَا سَبَقَتِ الإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ وُجُودِ خُطُورَةٍ عَلَى عَقِيَّدَةِ الْمُسْلِمِينَ، تُمَثِّلُهَا
الدَّعْوَةُ الْقَوِيَّةُ لِلصُّوفِيَّةِ الْقُبُورِيَّةِ، وَتَزْيِينُ مَبَادِئِهَا، وَأَعْمَالِهَا الشَّرْكِيَّةُ، وَتَشْرِيُّ أُصُولِهَا
الْكُفْرِيَّةُ.

(١) وَانْظُرْ: «الدُّرُّ النَّاضِدُ فِي إِخْلَاصِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ» لِلشُّوَكَانِيِّ (ص ٦٣)، وَ«نَيْلُ الْأَوْطَارِ» لَهُ (ج ٤ ص ٩٥)،
وَ«أَقْوَالُ الشَّيْخِ ابْنِ بَازِ فِي الْعُدُرِ بِالْجَهْلِ» (ص ٢٩ و ٣٠)، وَ«فَتاوى نُورِ عَلَى الدَّرْبِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٤١ و ٢٤٥)،
وَ«الْقَوْلُ الْمُفْنِدُ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثْمَانَ (ص ١٥٢ و ٢٦٤ و ٣٢٨).

(٢) وَالْعَجِيبُ أَنَّ الْوَاقِعَ الْمُعاصرَ يَشْهُدُ بِضِدِّ ذَلِكَ، فَهَا هِيَ الْأَسْرِحَةُ فِي عَدَدٍ مِنَ الْبُلدَانِ، وَلَهَا مَزَارَاتٌ، لَدَى
الْأَلْوَفِ الْمُؤْلَفَةِ مِنْ أَنْتَبَاعٍ: «الْفِرْقَةُ الْقُبُورِيَّةُ»، يَعْبُدُونَ هَذِهِ الْقُبُورَ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَانْظُرْ: «فَتاوى نُورِ عَلَى الدَّرْبِ» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازِ (ج ١ ص ٢٥٢).

* فَالْعِبَادَاتُ الْقُبُوريَّةُ مِنْ أَقْوَى مَعَاوِلِ هَدْمِ الْعِقِيدَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، وَرَاعَزَةٌ قَوَاعِدِ

الْتَّوْحِيدِ، وَتَعْطِيلُ أَرْكَانِ الإِسْلَامِ كُلُّهَا.

قُلْتُ: إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُتَسَبِّسِينَ إِلَى الْعِلْمِ، يَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ: «الصُّوفِيَّةُ الْقُبُوريَّةُ»، بِصُورَةٍ مُجْمَلَةٍ، فَهُمْ يُغَضِّنُونَهَا وَيُحَارِبُونَهَا، وَلَكِنَّهُمْ: يُخْفِقُونَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ إِذَا سُئِلُوا عَنْهُمْ فِي شَرِكِهِمْ، وَبِدِعِهِمْ، وَذَلِكَ: لِعدَمِ الْمَعْرِفَةِ الْمُفَصَّلَةِ بِهَا.

* فَأَرَدْتُ أَنْ أُبَيِّنَ لِطَلَبَةِ الْعِلْمِ، حَالَ هُؤُلَاءِ: «الْمُرْجِئَةُ الْعَصْرِيَّةُ»، وَمِنْهُمْ: «يَحْيَى الْحَجُورِيُّ» هَذَا، إِذْ لَا أَهَمَّ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنَ الشُّرُكِ، وَالْعَمَلُ عَلَى حِمَائِيَّةِ التَّوْحِيدِ، فَهَذَا نَأَصْلَانِهِمَا: خُلَاصَةُ دُعْوَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

* وَالْقُبُوريَّةُ لُغَةٌ: جَمْعُ قُبُوريٍّ، وَيُطْلَقُ هَذَا الْلَّفْظُ عَلَى مُقَدَّسيِ الْقُبُورِ، وَالْغُلَالَةِ فِيهَا، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ كَالْعَلَمِ عَلَيْهِمْ.

* وَأَصْلُ الْقُبُوريَّةِ: مَا خُوذَةٌ مِنَ: «الْقَبْرِ»، وَهُوَ مَدْفُنُ الْإِنْسَانِ إِذَا مَاتَ، وَجَمِيعُهَا: قبورٌ.

* وَالْمَقْبِرَةُ: مَوْضِعُ الْقُبُورِ، وَجَمِيعُهَا: مَقَابِرُ، وَقَبَرُتُ الْمَيِّتَ قَبْرًا إِذَا: دَفَتْهُ.^(١)

(١) انظر: «لِسَانُ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٥ ص ٦٨)، وَ«الْقَامُوسُ الْمُحيَطُ» لِلْفَيْرُوزَبَادِيِّ (ص ٤٥٨)، وَ«هَمْعَ الْهَرَامِعُ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ٢ ص ١٩٧).

* **وَالْقُبُوريَّةُ فِي الْاِضْطِلاَحِ:** هِي إِطْلَاقٌ وَصُفْرٌ لِلْقُبُوريَّةِ عَلَى الْغُلَاءِ فِي تَعْظِيمِ الْقُبُورِ وَتَقْدِيسِهَا، وَالاعْتِقادُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ اعْتِقادُهُ، إِلَّا فِي اللَّهِ تَعَالَى، وَقَصْدِهَا بِأَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ وَالْقُرْبَاتِ، وَدُعَاءِ أَرْبَابِهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى.^(١)

قال العَالَّامَةُ الصَّنْعَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «تَطْهِيرِ الْاعْتِقادِ» (ص ٣٧): (وَالنَّذْرُ بِالْمَالِ عَلَى الْمَيِّتِ وَنَحْوِهِ، وَالثَّوْرُ عَلَى الْقَبْرِ، وَالتَّوْسُلُ بِهِ، وَطَلْبُ الْحَاجَاتِ مِنْهُ، هُوَ بِعَيْنِهِ الَّذِي تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ لِمَا يُسَمُّونَهُ وَثَنَّا، وَصَنَمًا، وَفَعَلَهُ: الْقُبُورُ يُونَ لِمَا يُسَمُّونَهُ: وَلِيًّا، وَقَبْرًا، وَمَسْهَدًا، وَالْأَسْمَاءُ لَا أَثْرَ لَهَا، وَلَا تُغَيِّرُ الْمَعَانِي). اهـ.

وقال العَالَّامَةُ الشَّوْكَانِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي «الدُّرُّ النَّضِيدِ» (ص ٦٣): (وَهُوَ لَاءُ: الْقُبُورُ يُونَ قَدْ جَعَلُوا بَعْضَ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى: شَرِيكًا لَهُ، وَمِثْلًا وَنِدًا، فَاسْتَغَاثُوا بِهِ فِيمَا لَا يُسْتَغَاثُ فِيهِ؛ إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى، وَطَلَبُوا مِنْهُ مَا لَا يُطْلَبُ إِلَّا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، مَعَ الْقَصْدِ وَالْإِرَادَةِ).^(٢) اهـ.

* **فَأَهْلُ الْعِلْمِ:** يُطْلِقُونَ لَفْظَ: «الْقُبُوريَّةُ»، عَلَى الْغُلَاءِ فِي أَرْبَابِ الْقُبُورِ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ فِيهِمُ النَّفْعَ وَالصَّرَّ.

(١) انظر: «تَطْهِيرِ الْاعْتِقادِ عَنْ أَدْرَانِ الْإِلْحَادِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ص ٣٧)، و«نَيْلُ الْأَوْطَارِ» لِلشَّوْكَانِيِّ (ج ٤ ص ٩٥)، و«الدُّرُّ النَّضِيدِ» فِي إِخْلَاصِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ لَهُ (ص ٦٣)، و«الصَّوَارِمُ الْحِدَادُ الْقَاطِعَةُ لِعِلَالِقِ أَرْبَابِ الْإِلْحَادِ» لَهُ أَيْضًا (ص ٣٣).

(٢) فَعَقَائِدُ الصُّوفِيَّةُ، هِيَ بِاعْتِنَاءٍ إِلَى عِبَادَةِ الْقُبُورِ. وَانظر: «تَطْهِيرِ الْاعْتِقادِ» لِلصَّنْعَانِيِّ (ص ٣٧).

* وَيَطْبُونَ مِنْهُمْ: حَاجَاتَهُمْ، وَيَلْوُدُونَ بِهِمْ عِنْدَ خَوْفِهِمْ، وَيُقَدِّمُونَ لَهُمْ أَنْواعًا مِنَ

الْعِبَادَاتِ، وَالْقَرَائِينِ؛ كَالدُّعَاءِ، وَالنَّذْرِ، وَالذَّبْحِ، وَالْحَلِيفِ بِهِمْ.^(١)

* فَالْقُبُورِيَّةُ: عَبَدَتْ أَصْحَابَ الْقُبُورِ، وَاعْتَقَدَتْ فِيهِمْ عَقَائِدَ شِرْكِيَّةً، كُفْرِيَّةً،

ضَالَّةً فِي الدِّينِ.^(٢)

قُلْتُ: وَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ أَعْظَمَ اْنْحِرَافٍ فِي الدِّينِ، هُوَ: الْإِشْرَاكُ بِاللهِ تَعَالَى،

وَعِبَادَةُ غَيْرِهِ مَعَهُ.^(٣)

* وَلِذِلِكَ: كَانَتْ أَعْظَمُ غَایَةً مِنْ إِرْسَالِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: هِيَ إِزَالَةُ الشَّرِكِ،

وَإِعْادَةُ النَّاسِ إِلَى: التَّوْحِيدِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾

[النَّحْلُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا

فَاعْبُدُونِ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٥].

(١) فَعْلُو الصُّوفِيَّةِ فِي الْأَوَّلِيَّةِ، وَانْحِرَافُهُمْ فِيهِمْ، هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى تَقْدِيسِهِمْ، وَتَقْدِيسِ قُبُورِهِمْ، وَأَنْ يُعْتَقَدُ فِيهِمْ، مَا لَا يَجُوزُ اعْتِقادُهُ؛ إِلَّا فِي اللهِ تَعَالَى.

(٢) وَانْظُرْ: «مِرْقَةُ الْمَفَاتِيحِ» لِلْقَارِيِّ (ج ٣ ص ١٤)، وَ«الزَّوَاجُرُ عَنِ اقْتِرَافِ الْكَبَائِرِ» لِلْهَمَيْمِيِّ (ج ١ ص ١٤٨)، وَ«الدُّرَرُ السَّيِّنةُ» (ج ٢ ص ٣٥٢).

(٣) انْظُرْ: «الدُّرَرُ النَّضِيدَ» لِلشَّوَّكَانِيِّ (ص ٧٠)، وَ«أَقْوَالُ الشَّيْخِ ابْنِ بَازِ فِي الْعُذْرِ بِالْجَهَلِ» (ص ٣٠ و ٣١)، وَ«فَتَاوِي نُورٍ عَلَى الدَّرْبِ» لَهُ (ج ١ ص ٢٥٧)، وَ«الْمَوْلَ الْمُفِيدَ عَلَى كِتَابِ التَّوْحِيدِ» لِشِيخِنَا ابْنِ عُثْمَانَ (ص ٢٦٤)، وَ«كَشْفُ الشُّبُهَاتِ» لِشِيخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَابِ (ص ١)، وَ«مِنْهَاجُ التَّأْسِيسِ» لِشِيخِ عَبْدِ اللَّطِيفِ آلِ الشَّيْخِ (ص ١٩٩).

قُلْتُ: وَهَذَا يَدْلِلُ عَلَى خُطُورَةِ عَقَائِدِ: «الْفِرْقَةُ الصُّوفِيَّةُ الْقُبُوريَّةُ»، وَأَنَّهَا لَهَا عِلَاقَةٌ

قوَيَّةٌ، بِشَرِيكٍ: الْوَثِينَيَّةُ الْكُفَرِيَّةُ.^(١)

* وَتَظَاهَرُ تِلْكَ الْخُطُورَةُ، أَنَّ الشَّرْكَ بِاللَّهِ تَعَالَى، هُوَ سَبَبُ هَلَاكٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأُمَمِ

فِي الدُّنْيَا، قَبْلَ الْآخِرَةِ.

قَالَ تَعَالَى: «قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِ كَانَ

أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ» [الرُّومُ: ٤٢].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ حَمْلَةً فِي «زَادُ الْمَسِيرِ» (ج ٦ ص ١٥٤): (قَوْلُهُ تَعَالَى):

«كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ» [الرُّومُ: ٤٢]؛ الْمَعْنَى: فَأَهْلِكُوا بِشَرِيكِهِمْ). اهـ.

قُلْتُ: وَالشَّرْكُ بِاللَّهِ تَعَالَى، يُحْبِطُ الْأَعْمَالَ.

قَالَ تَعَالَى: «ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحْبَطَ عَنْهُمْ

مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [الْأَنْعَامُ: ٨٨].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرِ حَمْلَةً فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٢ ص ١٣٩): (قَوْلُهُ تَعَالَى):

«وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحْبَطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» [الْأَنْعَامُ: ٨٨]؛ تَسْدِيدٌ لِأَمْرِ الشَّرْكِ،

وَتَغْلِيفُ شَأْنِهِ، وَتَعْظِيمُ لِمُلَابَسَتِهِ). اهـ.

قُلْتُ: فَالشَّرْكُ بِاللَّهِ تَعَالَى، هُوَ دُعْوَةٌ إِلَى عِبَادَةِ الْوَثِينَيَّةِ الْكُفَرِيَّةِ.

(١) وَانْطُرُ: «مِنْهاجُ التَّاسِيسِ» لِلشَّيخِ عَبْدِ اللَّطِيفِ آلِ الشَّيْخِ (ص ١٩٠)، وَ«الْفَتاوَى النَّجْدِيَّةُ» (ج ٣ ص ٣٣٥)،

وَ«إِقَامَةُ الْبَرَاهِينِ» لِلشَّيخِ ابْنِ بَازٍ (ص ٣٨ و ٢٢)، وَ«تَسْيِيرُ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ» لِلشَّيخِ سُلَيْمَانَ آلِ الشَّيْخِ (ص ٨٩)،

وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَمْرَاجٍ (ج ٢ ص ٦٦٧ و ٦٦٩)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلقرْطَبِيِّ (ج ١٨ ص ٣٠٨)،

وَ«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبَرِيِّ (ج ٢٩ ص ٦٢).

* وَالْوَثِينَيَّةُ الْكُفْرِيَّةُ: هِيَ الْوِعَاءُ الَّذِي يَحْوِي: الشُّرُكَ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْجِسْمُ الَّذِي يَتَجَسِّدُ، وَيَسْرِي فِيهِ ذَلِكَ: الرُّوحُ.

* فَالْأَصْنَامُ وَالْأَوْثَانُ: مَا هِيَ إِلَّا مَظَاهِرٌ يَتَجَسِّدُ فِيهَا: الشُّرُكُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ فِي الْحَقِيقَةِ، بِمَخْلُوقَاتٍ أُخْرَى، اعْتَقَدَهَا: الْمُشْرِكُونَ، وَتَعَلَّقَتْ بِهَا قُلُوبُهُمْ، وَمَنَّحُوهَا صِفَاتِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ.^(١)

قَالَ تَعَالَى: «وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هُؤُلَاءِ شُفَاعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْبِئُنَّ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ» [يوُنُسٌ: ١٨].

قُلْتُ: وَنَظِيرُهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ، قَدِ اشْتَغَلَ: «الصُّوفِيَّةُ الْقُبُورِيَّةُ»، بِتَعْظِيمِ الْقُبُورِ، وَقَدِ اعْتَقَدُوا أَنَّهُمْ إِذَا عَظَمُوا هَذِهِ الْقُبُورَ؛ فَإِنَّهُمْ: يَكُونُونَ شُفَاعَاءَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.^(٢)

* فَالْغُلُوُّ بِأَرْبَابِ الْقُبُورِ، الَّذِي يُظْنَّ أَنَّهُمْ: أَوْلَاءُ اللَّهِ تَعَالَى، وَمُقْرَبُونَ لَدِيهِ.

* فَإِنَّ ذَلِكَ الْمَنْهَاجَ، هُوَ نَفْسُهُ أَصْلُ: الْوَثِينَيَّةُ، وَعِبَادَةُ الْأَصْنَامِ.^(٣)

(١) انظر: «الجامع لآحكام القرآن» للقرطبي (ج ٢ ص ٥٨)، و«نيل الأوطار» للشوكياني (ج ٤ ص ٩٥)، و«جامع البيان» للطبراني (ج ٢٩ ص ٦٢)، و«معالم التنزيل» للبعوي (ج ٨ ص ٢٣٢)، و«تفسير القرآن» لأبن كثير (ج ٨ ص ٢٦٢).

(٢) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (ج ١٧ ص ٥٩ و ٦٠)، و«فتح الباري» لأبن حجر (ج ٨ ص ٦٦٩)، و«الجامع لآحكام القرآن» للقرطبي (ج ٢ ص ٥٨).

(٣) انظر: «فتح الباري» لأبن حجر (ج ٨ ص ٦٦٧)، و«إغاثة اللهفان» لأبن القيم (ج ١ ص ٢١٢)، و«التمهيد» لأبن عبد البر (ج ٥ ص ٤٥)، و«ميرقة المفاتيح» للقاري (ج ٢ ص ٤٥٨).

قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ أَهْتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (ج ٨ ص ٦٦٧): (وَقِصَّةُ الصَّالِحِينَ، كَانَتْ مَبْدَأً عِبَادَةِ قَوْمٍ نُوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، هَذِهِ الْأَصْنَامُ، ثُمَّ تَبَعَّهُمْ مَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ). اهـ.

وقال الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد» (ج ٥ ص ٤٥): (الْوَثْنُ: الصَّنْمُ، هُوَ الصُّورَةُ، مِنْ ذَهَبٍ كَانَ أَوْ مِنْ فِضَّةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّمَثَالِ، وَكُلُّ مَا يُعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ وَثْنٌ، صَنَمًا كَانَ، أَوْ غَيْرَ صَنَمٍ). اهـ.

قلت: فَمِنَ الشَّرِّكِ، تَعْظِيمُ الْقُبُورِ، الَّذِي فُتَنَّ بِهِ الْجَاهِلُونَ فِي عَدَدٍ مِنَ الْبُلدَانِ، حَتَّىٰ بَنَوْا عَلَيْهَا الْقِبَابَ، وَاتَّخَذُوا لَهَا الْأَقْفَاصَ، وَطَافُوا بِهَا، وَحَجُّوا إِلَيْهَا، وَنَذَرُوا لَهَا. ^(١)

قال الإمام القرطبي رحمه الله في «الجامع لآحكام القرآن» (ج ١٠ ص ٣٨١): (وَأَمَّا تَعْلِيهُ الْبِنَاءِ الْكَثِيرِ عَلَىٰ نَحْنِ مَا كَانَتِ الْجَاهِلِيَّةُ تَفْعُلُهُ، تَفْخِيمًا وَتَعْظِيمًا، فَلِذِلِكَ: يُهْدِمُ وَيُرِيَّا).

* فإنَّ فِيهِ اسْتِعْمَالٌ زِينَةَ الدُّنْيَا فِي أَوَّلِ مَنَازِلِ الْآخِرَةِ، وَتَشَبُّهًا بِمَنْ كَانَ يُعَظِّمُ الْقُبُورَ وَيَعْبُدُهَا). اهـ.

(١) انظر: «إصلاح المجتمع» للبيهاني (ص ١٣٠)، و«الجامع لآحكام القرآن» للقرطبي (ج ١٠ ص ٣٨١)، و«نَيْلُ الْأَوْطَارِ» للشوكاني (ج ٤ ص ٩٥).

* فَالْقُبُورِيَّةُ، هِيَ دَعْوَةٌ إِلَى الشَّرِكِ، وَالْوَثْنِيَّةُ.^(١)

قُلْتُ: فَهَذَا كُلُّهُ بُرهَانٌ وَاضِعٌ عَلَى خُطُورَةِ تِلْكَ الْمَظَاهِرِ الْوَثْنِيَّةِ، وَمَا تَجْرُهُ عَلَى الْأُمَّةِ مِنْ انْحِرافٍ فِي عَقِيدَتِهَا.

قَالَ الْإِمَامُ أَبْنُ الْقَيْمِ حَمَّادُ اللَّهِ فِي «إِغَاثَةِ الْلَّهَفَانِ مِنْ مَصَائِدِ الشَّيْطَانِ» (ج ١ ص ٢١٢): (فَمَا أَسْرَعَ أَهْلَ الشَّرِكِ إِلَى اتَّخَادِ الْأَوْثَانِ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى). اهـ.

* وَقَدْ حَدَّرَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ اتَّخَادِ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ، وَلَعَنَ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

فَعَنْ عَائِشَةَ ظَفَرَتِهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَا تَبَنَّوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْحَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).^(٢)

وَعَنْ عَائِشَةَ ظَفَرَتِهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَعَنَ اللَّهِ الْيَهُودُ، وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا

قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ).^(٣)

* وَقَدْ بَيَّنَ الْحَافِظُ أَبْنُ كَثِيرٍ حَمَّادُ اللَّهِ فِي «الْبِدَايَةِ وَالنِّهَايَةِ» (ج ٢ ص ١٠١)؛ أَنَّ تِلْكَ: «الْقُبُورِيَّةُ»، عِنْدَ النَّصَارَى، إِنَّمَا حَدَّثَتْ فِيهِمْ: بَعْدَ أَنْ حَرَّفُوا دِينَهُمْ.

* وَبِهِذَا يَتَضَرُّعُ أَيْضًا: «قُبُورِيَّةُ النَّصَارَى»، وَغُلُوْهُمْ فِي أَنْبِيَائِهِمْ، وَصَالِحِيهِمْ، حَتَّى عَبَدُوهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى.

(١) فَمَظَاهِرُ الْوَثْنِيَّةِ الْقُبُورِيَّةُ، تُؤَدِّيُ إِلَى الشَّرِكِ بِاللَّهِ تَعَالَى.

وَانْظُرُ: «إِغَاثَةِ الْلَّهَفَانِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ١ ص ٢١٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٠٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ١١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٠٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ١٢).

قُلْتُ: وَبِهَذَا يَتَضَعُّ أَيْضًا، أَنَّ «الْقُبُورِيَّةَ» مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِنَّمَا حَدَثَتْ فِيهِمْ بَعْدَ أَنْ حَرَّقُوا دِينَهُمْ، وَقَالُوا: بِ«الْتَّصَوُّفِ» الْخَيْثِ، وَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ، وَغَلَوْا فِي قُبُورِ الْأَمْوَاتِ، حَتَّى عَبَدُوهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى. (١)

* وَهُؤُلَاءِ يُقْدِلُونَ أُمَّمَ الْكُفَّرِ فِي عِبَادَتِهِمْ لِلْقُبُورِ.

* فَهَذِهِ الْأُمَّةُ الْيُونَانِيَّةُ، فَقَدْ كَانَتْ أَمَّةً: (وَنَيْنَيَّةُ قُبُورِيَّةَ)، تَالَّهُ كُلُّ مَا أَعْجَبَتْ بِهِ مِنْ مَظَاهِرِ الْكَوْنِ، حَتَّى عَبَدَتِ الْقُبُورَ.

قَالَ الْفَقِيهُ الرَّازِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَّةِ» (ج ٧ ص ٧): (إِنَّ فَلَاسِفَةَ الْيُونَانِ كَانُوا يَسْتَمِدُونَ الْفُؤُوضَ مِنْ: الْقُبُورِ وَأَهْلِهَا، إِذَا اعْتَرْتُهُمْ مُشْكِلَةً مِنَ الْمُشْكِلَاتِ، وَكَانَ الْفَلَاسِفَةُ مِنْ تَلَامِيذِ: «أَرْسُطُو»، إِذَا دَهَمَتْهُمْ نَازِلَةُ ذَهَبُوا إِلَيْهِ: (قَبْرِهِ)، لِلْحُصُولِ عَلَى الْمَدَدِ وَالْفَيْضِ (٢)!). اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ «الْقُبُورِيَّةَ» فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ، هُمْ: يَتَّعِونَ قُبُورِيَّةَ، الْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، وَالْيُونَانَ وَغَيْرِهِمْ؛ تَصْدِيقًا: لِحَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (لَتَسْتَعْنَ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشْبِرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: فَمَنْ). (٣)

(١) وَانْظُرْ: «الْقُبُورِيَّةَ» لِلْمُعَلِّم (ص ٩٠ و ٩١).

(٢) فَالْيُونَانِيُّونَ: يُؤْمِنُونَ بِ«نَظَرِيَّةِ الْفَيْضِ»؛ أَيْ: أَنَّ «الْعَقْلَ الْفَعَالَ»، الَّذِي هُوَ مُوازٍ لِلْإِلَهِ، هُوَ يَفِيضُ عَلَى مَنْ دُونِهِ مِنَ الْمُخْلُوقَاتِ.

وَانْظُرْ: «جُهُودَ الْحَنَفِيَّةِ فِي إِبطَالِ عَقَائِدِ الْقُبُورِيَّةِ» لِلْأَفْغَانِيِّ (ج ١ ص ٤١٦).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٣٠٠).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تَأْخُذَ أُمَّتِي بِأَحْدَادِ الْقُرُونِ قَبْلَهَا شَبِيرًا بِشِبِيرٍ، وَذَرَاعًا بِذَرَاعٍ، فَقَيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَفَارِسَ وَالرُّومُ؟، فَقَالَ: وَمَنِ النَّاسُ إِلَّا أُولَئِكَ).^(١)

* فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ تِلْكَ الْأُمَّةَ: عَظَمَتِ الْقُبُورَ، وَآثَارَ الصَّالِحِينَ، وَتَدَرَّجَتْ فِي ذَلِكَ حَتَّى عَبَدَتِ الْقُبُورَ.

* فَإِنَّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ مَنْ سَيَفْعُلُ ذَلِكَ، وَهَذَا مَا أَخْبَرَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ، وَمَا يُشَاهِدُ عَلَى أَرْضِ الْوَاقِعِ.

* وَقَدْ وَقَعَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ كَامِلًا، وَالَّذِي يَهُمُّنَا إِتْبَاهُ هُوَ مُشَابِهُ هَذِهِ الْأُمَّةِ لِلْأُمَّمِ قَبْلَهَا فِي قُبُورِهِمْ، وَتَعْظِيمِهِمْ لِلْقُبُورِ.

* وَهَذَا مُحَمَّدٌ عَلَوَّيِّ الصُّوفِيُّ، وَهُوَ بَاعِثُ الْقُبُوريَّةِ مِنْ جَدِيدٍ، وَاسْتَمْعِ إِلَيْهِ، وَهُوَ يَحْكِي أَحْوَالَ الرَّائِرِينَ لِلرَّسُولِ فِي قَبْرِهِ، قَالَ فِي «شِفَاءِ الْفُؤَادِ بِزِيَارَةِ خَيْرِ الْعِبَادِ» (ص ١٢٤): (تَخْتَلِفُ أَحْوَالُ الرَّائِرِينَ فِي اسْتِفَادَتِهِمْ مِنْ زِيَارَتِهِمْ، وَاسْتِمْدَادِهِمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، بِوَاسِطَةِ: نَيّْهُمُ الْمُصْطَفَى، وَبِحَسْبِ اسْتِعْدَادِهِمْ فِي تَلَقِّي الْفُيوْضَاتِ الإِلَهِيَّةِ، وَالْوَارِدَاتِ الرَّبَّانِيَّةِ، بِوَاسِطَةِ: الْحَاضِرَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ). اهـ.

قُلْتُ: وَمِمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، أَنَّ: «الْقُبُوريَّةَ»، هِيَ أَصْلُ: «الْوَثَنِيَّةَ»، عِنْدَ الْعَربِ أَيَّامِ الْجَاهِلِيَّةِ.^(٢)

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٣٠٠).

(٢) وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِيِّ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٨ ص ٦١٢)، و«جَامِعُ الْبَيَانِ» لِلطَّبَرِيِّ (ج ٦ ص ٤٩)، و«السِّيَرَةُ النَّبُوَيَّةُ» لِابْنِ هِشَامٍ (ج ١ ص ٧٧).

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ * وَانْطَلَقَ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ * مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمُلَّةِ الْآخِرَةِ إِنَّ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ﴾ [سُورَةُ ﴿ص﴾: ٥ و ٦].

* فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَنذَرَ بِعَوْدَةِ الشَّرْكِ، وَالْأُوثَنِيَّةِ إِلَىٰ هَذِهِ الْأُمَّةِ، مِنْ أَقْوَامٍ جَهَلَةً، وَصَرَّحَ ﷺ، بِعِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، وَهِيَ مِنْ مِثْلِ أَوْثَانِ الْعَرَبِ فِي جَاهِلِيَّتِهَا، وَبِلُحُوقِ أَقْوَامٍ مِنْ أُمَّتِهِ بِالْمُشْرِكِينَ. ^(١)

عَنْ ثُوبَانَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ تَلْحَقَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي بِالْمُشْرِكِينَ، وَحَتَّىٰ تَعْبُدَ قَبَائِلُ مِنْ أُمَّتِي الْأَوْثَانَ). ^(٢)

وَعَنْ عَائِشَةَ ؛ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (لَا يَدْهُبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، حَتَّىٰ تُعْبَدَ الْلَّاتُ وَالْعُزَّىِ). ^(٣)

قُلْتُ: وَهَذَا يَدْلُلُ عَلَىٰ أَنَّ الْأَوْثَانَ، مِنَ الْقُبُورِ وَغَيْرِهَا سَتُعْبَدُ، وَأَنَّ أَقْوَاماً مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، سَيَلْتَحِقُونَ بِالْمُشْرِكِينَ فِي عِبَادَتِهِمْ لِلْأُوثَنِيَّةِ، وَهَذِهِ الْعِبَادَةُ وَقَعَتْ مِنْ «الصُّوفِيَّةِ الْقُبُورِيَّةِ»، فِي كُلِّ زَمَانٍ، وَفِي هَذَا الزَّمَانِ، وَالْوَاقِعُ يَشْهُدُ بِذَلِكَ، وَاللهُ الْمُسْتَعَانُ: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصَّافُ: ٥].

(١) انْظُرِ: «الْقُبُورِيَّةِ» لِلْمُعَلِّم (ص ٨١ و ٨٢ و ٨٦).

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

آخرَ حَجَةَ أَبُو دَاؤُدَ فِي «سُنْنَتِهِ» (ج ٢ ص ٤٩٩)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنْنَتِهِ» (ج ٢ ص ٤ ١٣٠). وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنْنَةِ ابْنِ مَاجَةَ» (ج ٢ ص ٣٥٢).

(٣) آخرَ حَجَةَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٨ ص ٣٣).

قَالَ تَعَالَى : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ رَيْغُ فَيَتَّمِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءُ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءُ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آلِ عَمْرَانَ : ٧].

* وَهَذِهِ الْعَقَائِدُ الشِّيَعِيَّةُ، هِيَ أَيْضًا : بَاعِثَةُ إِلَى : «الْقُبُوريَّةِ».

* وَالشِّيَعَةُ فِرْقَةُ غَالِيَّةٍ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، فِي عِبَادَةِ الْقُبُورِ، وَعُلُوُّهَا فِي كَافَةِ عِبَادَاتِهَا، حَتَّى صَرَّحَتْ : «الْفِرْقَةُ السَّبَئِيَّةُ»، بِالْأُولُوَّيَّةِ : عَلَيٰ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه فِي حَيَاتِهِ ^(١)، وَبَعْدَ مَوْتِهِ .

قُلْتُ : فَالشِّيَعَةُ، لَهُمْ : دَوْرٌ فِي نَسْرٍ : «الْقُبُوريَّةِ»، فِي النَّاسِ، حَيْثُ وَصَلَ الْأَمْرُ بِهِمْ إِلَى اُعْتِقَادِ : «الْأُولُوَّيَّةِ»، وَ«رُبُوَّيَّةِ» : الْأَئِمَّةُ، وَعُلُوُّهُمْ مِنَ الصِّفَاتِ، مَا لَا يَلِيقُ؛ إِلَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ، وَعَلَى ذَلِكَ : فَقَدْ جَعَلُوا لِقُبُورِهِمْ قَدَاسَةً دُونَهَا كُلُّ قَدَاسَةٍ.

* وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَلَا غَرَابةً أَنْ يُبَادِرُوا إِلَى تَفْخِيمِ الْقُبُورِ، وَعَمَلُ كُلِّ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُهِرِّ قَلْبَ الزَّائِرِ، وَيَمْلأَهُ هَيْبَةً، وَتَقْدِيسًا لِتِلْكَ الْقُبُورِ الشُّرُكَيَّةِ.

* وَتَدَرَّجُوا فِي ذَلِكَ حَتَّى وَصَلُوا بِهَا إِلَى هَذَا الَّذِي نُشَاهِدُهُ الْيَوْمَ، فِي : «النَّجْفِ»، وَ«كَربَلَاءَ»، وَ«قُمْ»، وَغَيْرِهَا. ^(٢)

وَعَلَى هَذَا : فَإِنَّ : «الصُّوفِيَّةَ»، رَبِيبَةَ : «الشِّيَعَةَ»، نَاسِرَةَ لِلْقُبُوريَّةِ فِي الْأُمَّةِ.

(١) وَقَدْ زَجَرَهَا عَلَيْيَ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه وَنَهَاها عَنْ ذَلِكَ، فَلَمْ تَنْزِجْ !.

وَانْظُرْ : «الْبِدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ١١ ص ٢٦٤).

(٢) وَانْظُرْ : «الْبِدَايَةُ وَالنَّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٨ ص ٢٠٤)، وَ(ج ١٢ ص ١٨٩).

* وَهَذِهِ الطَّائِفَةُ: غَلَتْ فِي أَصْحَابِ الْقُبُورِ، وَاعْتَقَدْتُ فِيهِمْ عَقَائِدَ ضَالَّةً حَمَلَتْهَا عَلَى تَعْظِيمِ قُبُورِهِمْ، وَآثَارِهِمْ، وَالتَّقْرِيبِ إِلَيْهِمْ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْعِبَادَاتِ، حَتَّى صَرَرْتُهُمْ أَنْدَادًا لِلَّهِ تَعَالَى! .

* فَالصُّوفِيَّةُ الْقُبُوريَّةُ: أَهُمْ سِمَاتِهَا الْغُلُوُّ، وَهُوَ مُجَاوِزُ الْحَدِّ فِي هُؤُلَاءِ النَّاسِ
الَّذِينَ، زَعَمُتْهُمْ: «أُولَيَاءُ اللَّهِ تَعَالَى»، مِمَّا تَبَرَّأَ عَنْهُ عَقَائِدُ ضَالَّةٍ: ^(١)



(١) وَبِنَاءً عَلَى تِلْكَ الْعَقَائِدِ نَشَأَ تَعْظِيمُ الْقُبُورِ، وَالْأَكَارِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَيْهِ أَوْلَئِكَ الْأُولَيَاءِ:

* وَبِهَذَا التَّعْظِيمِ عُرِسَتْ بُدُورُ مِنْ بُدُورِ الْقُبُوريَّةِ فِي نُفُوسِ هُؤُلَاءِ: «الْقُبُوريَّةُ»، وَمُقْلِدِيهِمْ مِنَ الْعَوَامِ الرُّهْبَانِ.

فِهْرِسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الصَّفَحَةُ

الرَّقْمُ الْمَوْضُوعُ

٥

١) الْمُقَدَّمَةُ.

٣٤

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَىِ الْأَفْعَالِ الشَّرِكِيَّةِ الَّتِي تَقْوُمُ بِهَا الْفِرْقَةُ الْقُبُوريَّةُ، وَهِيَ
الَّتِي لَمْ يُكَفِّرْهَا يَحْيَى الْحَجُورِيُّ، وَبِذَلِكَ: خَالِفَ الْقُرْآنَ بِتَكْفِيرِهِمْ..

